مجلة جامعة الملك سعود، م ٢١، الآداب (٢) ، ص ص ٤٧٥-٥٠٦ ، الرياض (٢٠٠٩م/١٤٣٠هـ)

النظرة الاجتماعية إلى المطلقة
رؤية اجتماعية

صالح بن رميح الرميح

قسم الدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود،

الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٢/ ١٤٢٩/٨هـ، وقبل للنشر في ١٤٢٩/١١/٢٣هـ)

ملخص البحث. هدفت هذه الدراسة إلى استعراض البعد الاجتماعي لظاهرة الطلاق على المطلقة وانعكاساته على واقعها، كما عرضت لبعض الإحصاءات الرسمية التي تعكس نسب الطلاق في المجتمعات العربية على وجه العموم، وكذا المجتمع العربي السعودي على وجه التحديد. وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوعها، حيث يمثل الطلاق إحدى القضايا الاجتماعية التي فرضت نفسها على الباحثين في العلوم الإنسانية، مما يتطلب تحليلها بأسلوب منهجي وعلمي دقيق.

وقد أكدت نتائج الدراسة أن ثمة إشكالية محورية ترتبط في المقام الأول بالطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى المطلقة من شك وريبة في سلوكها، وأن المطلقة ملامة مهما كانت ظروف طلاقها، فضلاً عن القيود المجتمعية التي تفرض عليها بوساطة الأسرة والإخوان الذين يعاملونها بحذر، وعليه فإن أزمة المطلقة أكبر من نظرة المجتمع إليها، حيث تشعر بالوحدة دائماً، وتجد أن المجتمع لا يدين الرجل المطلق في الغالب، وإنما يدينها هي فقط. وأخيراً فقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تساعد المطلقة على التعامل الإيجابي مع الضغوط الاجتماعية الناتجة عن وضعها كمطلقة.

أولاً: موضوع الدراسة وأهميته

يشكل الطلاق وتداعياته على المرأة والأبناء ضرراً أكبر بكثير مما يقع على الرجل ، مثل: تغير نظرة المجتمع إليها (البعد الاجتماعي)، وبقائها أسيرة القيود الاجتماعية. وهذا البعد يتكامل مع الأبعاد الأخرى(النفسية والاقتصادية ...)، لإحداث ضرر على المطلقة، وما يترتب عليه من مشكلات، تختلف حدتها ودرجة المعاناة منها باختلاف المستويين

الاجتماعي والاقتصادي للمطلقة، واختلاف العمر، ودخل الأسرة، ومستوى التعليم، وكذلك عدد الأطفال(الأبناء).

وفيما يتعلق بواقع الطلاق في المجتمع العربي، وآثاره على المرأة والأسرة والمجتمع، فقد أوضحت دراسة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة (الفخري، ٢٠٠٨) ارتفاع هذه المعدلات، حيث بلغت نسبتها في الإمارات ٨,٩٪ لكل ألف من السكان، والكويت ١,٧٪، وقطر ٠,٨٧ ٪، والبحرين ١,٨٩٪، وسوريا ٠,٧٥ ٪، وتونس ١,٤٧ ٪، ومصر ١,٥ ٪، في حين سجلت ليبيا أقل معدل للطلاق بنسبة ٠,٥ ٪ لكل ألف من السكان .

وبخصوص أسباب الطلاق، بينت الدراسة أن بعضها يخص الرجل والآخر يخص المرأة، ومن تلك الأسباب التي تخص الرجل: الزواج من امرأة أخرى، أو عدم إنجاب الزوجة، أو تدخل الأهل، أوتعاطي الخمور وإهمال الأسرة ، وربما الطلاق التعسفي، أو العلاقة بامرأة أخرى، وأحياناً البخل، أو مرض الزوجة. ومن جهة أخري أكدت الدراسة أن الزوجة قد تُقبل على طلب الطلاق لأسباب منها: عدم التوافق بين الزوجين ، أو تدخل الأهل، أو عدم الإنجاب، أو الخلافات المادية ، وربما لفارق السن ، أو الرغبة في التجديد، أو لعدم الاهتمام بالزوجة أو عدم طاعتها لزوجها.

أيضاً، كشفت الدراسة أنه كلما كانت سنوات الزواج قليلة زادت نسبة الطلاق، وأن هناك ١٣,٥٪ من المطلقات تزوجن في سن يقل عن ١٤ سنة، أي في مرحلة الطفولة المتأخرة، كما أن هناك ٢٣,٧٪ من الأزواج المطلقين هم من صغار السن الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠- ٢٤ عاماً، وأن الزوجة هي المبادرة بطلب الطلاق وبنسبة ٤٣٪، والزوج بنسبة ٣٩٪، و١٢٪ بالاتفاق، و٣,٧٪ بطلب من أهل الزوج، و٢,١٪ بطلب من أهل الزوجة. وأوضحت الدراسة أن التسهيلات في منح ورقة الطلاق من المحكمة، وعدم وجود قيود أديا إلى تسريع وقوع الطلاق، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن ٦٧٪ من أفراد العينة المطلقين رأوا أنهم وجدوا سهولة في الحصول على الطلاق، وأن ٢٩,٣٪ من المطلقين يشعرون بالندم والحزن بعد وقوعه.

وفي مملكة البحرين كشفت الإحصاءات المتداولة غير الرسمية أن نسبة المطلقات بلغت ما بين ٣٥ و٤٠٪، بحسب بعض الدراسات الاجتماعية التي أجريت خلال عام ٢٠٠٦م، بينما تشير إحصائية للأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى أن حالات الطلاق في البحرين بلغت ٤٣٦١ حالة في خمس سنوات، فيما بلغت حالات الزواج ٢٣٦٧٨ حالة (النشيط، ٢٠٠٩).

وفي جمهورية مصر العربية، كشفت إحصائية صادرة عن جهاز التعبئة والإحصاء أن أكثر من ٧٥ ألف حالة طلاق قد تمت خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م، لكن المفاجأة في الإحصائية أن ٤٥ ألف

حالة من حالات الطلاق التي وقعت خلال العامين كانت بسبب الإنترنت، حيث ينشغل أحد الزوجين عن الآخر ، فضلاً عن تعدد حالات الخيانة الزوجية من خلال شبكة الإنترنت. وأوضحت "زينب حسن" في دراسة أخرى أن ٦٨٪ من حالات الطلاق نتجت بسبب تفضيل أحد الزوجين للكمبيوتر على الزوج أو الزوجة، وما يقرب من ٥٦٪ ممن شملتهم الدراسة انشغلوا عن زوجاتهم بمشاهدة مواقع إباحية، محذرة الأزواج من إدمان الكمبيوتر والانشغال عن زوجاتهم وأولادهم؛ لما قد يسببه من مشكلات اجتماعية خطيرة (أبو زيد، ٢٠٠٨).

أيضاً في مصر، أكدت دراسة أخرى صادرة عن مركز المعلومات بمجلس الوزراء المصري أن ٤٠٪ من حالات الزواج انتهت بالطلاق، كان نصفها خلال السنة الأولى من الزواج، وأن ٧٠٪ من هذه الحالات من نوعية الزواج الأول، وأن معظم الشريحة العمرية لهذه الحالات لم تتجاوز الثلاثين عاماً. إضافة للإحصاءات الأخرى المتعلقة تحديداً بدول مجلس التعاون الخليجي ، التي تؤكد أن حالات الطلاق في هذه المنطقة وصلت إلى ٤٧٪ من حالات الزواج الحديث، وأن معظمها أيضاً يقع ضمن الشريحة العمرية الشبابية. كما أن منطقة المغرب العربي لم تكن بمنأى عن هذه الظاهرة، حيث وصلت حالات الطلاق في هذه المنطقة إلى ٢٥٪ من حالات الزواج الحديثة (صلاح الدين، ٢٠٠٧).

من إحصاءات الدراسات السابقة والمشار إليها، اتضح حجم ظاهرة الطلاق، وأنها تشكل ظاهرة اجتماعية بدأت تتزايد في معظم مجتمعاتنا العربية بشكل عام، فالطلاق يزيد من حدوث خطر التفكك الأسري، وظهور المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة، مثل العنف الأسري والانحراف، والجريمة.

الطلاق يشكل ظاهرة اجتماعية في معظم الدول العربية ، خاصة أن هذه الظاهرة تؤكدها الإحصاءات الرسمية، وكذلك الدراسات المتابعة في هذا الشأن. ففي دراسة حديثة أعدتها وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية (الجليل، ١٤٢٧هـ)أن الإحصاءات تشير إلى ارتفاع نسب الطلاق خلال الأعوام السابقة ، كما أن ٦٥٪ من الزيجات التي تتم عن طريق الخاطبة تنتهي بالطلاق. وتشير (العصيمي) إلى تقرير صادر عن وزارة العدل، للعام ١٤٢٧هـ، إلى أن إجمالي عدد صكوك الطلاق في السعودية في ذلك العام، بلغ ٢٤,٤٢٨ صكاً، بمعدل ٦٦ صكاً يومياً. فيما بلغ عدد عقود الزواج خلال العام ذاته ١١٥,٥٤٩ عقداً، بمعدل ٣١٦ عقداً يومياً (العصيمي، ٢٠٠٩).

وفي المجتمع العربي السعودي، أصبح الطلاق يشكل ظاهرة اجتماعية، فبيانات الجدول رقم(١) توضح أن حالات الطلاق في المملكة العربية السعودية في ازدياد؛ إذ نلحظ تلك الزيادة في بيانات الجدول خلال السنوات الماضية ، ففي العام ١٤٢٤هـ بلغت حالات الطلاق ١٠٠٪؛ أي ضعف العدد مقارنة بسنة

الأساس عام ١٤١٥هـ، فعلى سبيل المثال بين عامي ١٤٢٢هـ و١٤٢٣هـ مثلت الزيادة ٣٠٪ حالات طلاق عن العام السابق(١٤٢٢هـ). وبين عامي ١٤٢٧هـ و١٤٢٨هـ مثلت الزيادة عن العام السابق(١٤٢٧هـ)، (٤١٣٣) صك طلاق. وهذه الإحصاءات المتعلقة بمعدلات الطلاق في المملكة العربية السعودية تكشف عن حجم الظاهرة، والخلل الذي سيترتب على تلك الأسر، فالطلاق يمثل أحد المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها كثير من الأسر في المجتمع، وخاصة الزوجة وأبنائها، لما يتركه من أثر على أداء مهماتها، وتكوينها الداخلي، ومستقبل أعضائها(وزارة العدل، الكتاب الإحصائي السنوي، ١٤٢٦هـ، ١٤٢٨هـ).

وقد فتح الإسلام بتعاليمه السمحة باب الطلاق، حتى يكون كل فرد في مأمن عند استحالة المعاشرة بين الزوجين، كما قال الله سبحانه وتعالي في محكم تنزيله:(فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) سورة البقرة، الآية (٢٢٩). وبلا شك ذم الإسلام الطلاق وعدّه"أبغض الحلال إلى الله"، إلا أنه يعدّ علاجاً لبعض الحالات التي لم تنجح الوسائل الإصلاحية معهما، ويستعصى تعايشهما كزوجين. وقد وضع المنهج الإسلامي خطوات متدرجة في قرار الطلاق، منها على سبيل المثال: الوعظ، الهجر، الضرب غير المبرح، التحكيم. كما أن تعاليم الإسلام ترشد الزوجين بعد وقوع الطلاق إلى أنّ عليهما واجب ستر عيوب الآخر، وألا يتحدث كل منهما في المجالس بما يعيب الآخر، لكي تكون الأرضية صالحة ومهيأة للعودة إلى الحياة المشتركة، أو يوفقهما الله للبدء بحياة سعيدة وجديدة، فالحياة الزوجية لا يمكن أن تستقر مع الشقاق والخلاف والكراهية.

الجدول رقم (١). حجم حالات الطلاق بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٤١٥هـ – عام ١٤٢٨هـ.

السنة	العدد	التكرار
١٤١٥هـ	١٢١٩٢	٪١٠٠
١٤١٦هـ	١٤٠٥٤	٪١١٥
١٤١٧هـ	١٥٦٩٧	٪١٢٩
١٤١٨هـ	١٥١٦٩	٪١٢٤
١٤١٩هـ	١٧٥٢٨	٪١٤٤
١٤٢٠هـ	١٨٥٨٣	٪١٥٢
١٤٢١هـ	١٦٧٢٥	٪١٣٧
١٤٢٢هـ	١٨٧٦٥	٪١٥٤
١٤٢٣هـ	٢٠٧٩٤	٪١٧١
١٤٢٤هـ	٢٤٤٣٥	٪٢٠٠
١٤٢٥هـ	٢٤٣١٨	٪٢٠٠
١٤٢٦هـ	٢٤٨٦٢	٪٢٠٤
١٤٢٧هـ	٢٤٤٢٨	٪٢٠٢
١٤٢٨هـ	٢٨٥٦١	٪٢٣٤

١٤١٥هـ = سنة الأساس

المصدر/ وزارة العدل: إدارة الإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي(٣٠، ٣١، ٣٢).

إن الطلاق قد وضعه الله عز وجل مخرجاً وحلاً وتسريحاً بإحسان لإشكال استعصي حلّه بين الزوجين، إلا أنّ آثاره الممتدة على الزوجة المطلقة والأبناء والزوج المطلق هو الإشكال الحقيقي، والطلاق ظاهرة اجتماعية كونه ذا علاقة بأهم المؤسسات الاجتماعية في المجتمع " الأسرة "، ولما له من أثر بالغ على الزوجة والزوج والأولاد. والطلاق ظاهرة مركبة لها أبعاد متغيرة من أسرة لأسرة، وهذا البعد يعود إلى مجموعة من الآثار منها: الاجتماعية ، والاقتصادية، والنفسية، والصحية، والتعليمية، والأسرية، وغيرها.

انطلاقاً من أن للطلاق أخطاراً كثيرة تلحق بكافة أفراد الأسرة بعد تفككها، وهي تلك الأخطار التي سلطت الأضواء عليها في كثير من الدراسات مثل: دراسة الهزاني (١٩٨٧م)، والمالكي (٢٠٠١م)، و الظفيري وآخرين (٢٠٠١م)، و الرومي والصائغ(١٤٢٥هـ)، والعقيل (١٤٢٦هـ)، والجهني (١٤٢٧هـ). ويجيء موضوع هذه الدراسة إضافة لذلك، إلا أنه سلط الضوء بالأساس على وضع المرأة المطلقة ذاتها، من ناحية معاناتها الاجتماعية، والنظرة السائدة تجاهها بعد الطلاق.

تبرز أهمية الدراسة لاعتبارات الآتية

(أ) الأهمية العلمية

تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوعها، حيث يمثل الجانب السلبي لهدم البناء الأسري وتعويضه، ومن ثم افتقاد المودة والرحمة والإشباع العاطفي بين الزوجين، وإهمال الأبناء وتأثرهم اجتماعياً ونفسياً وتعليمياً نتيجة المنازعات بين الوالدين المطلقين (جمعية العمل الاجتماعي، ٢٠٠٩). كما يمثل الطلاق إحدى القضايا الاجتماعية التي فرضت نفسها على الباحثين في العلوم الإنسانية، مما يتطلب تحليلها تحليلاً منهجياً دقيقاً. وعليه فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال إسهامها بتقديم تفسيرات علمية لإحدى الظواهر التي تهدد استقرار الأسر، وهي إبراز البعد الاجتماعي لظاهرة الطلاق على المرأة، وذلك بهدف إثراء التراكم المعرفي حول ظاهرة سلبية، تنعكس آثارها على سائر المجتمع.

(ب) الأهمية العملية

تبرز هذه الأهمية من خلال التأكيد على أن الطلاق هو نتاج لعدم قدرة الزوجين على التكيف أحدهما مع الآخر. كما تؤكد الدراسة أن الطلاق له أبعاد سلبية على المطلقة وأسرتها، ومدى إسهامها في تنشئة الأبناء ورعايتهم وفق المعايير والقيم الاجتماعية السليمة للمجتمع.

ثانياً: مشكلة الدراسة وأهدافها

يعد الطلاق من أكبر المشكلات التي يمكن أن تهدد كيان الأسرة؛ لما له من آثار سلبية على حياة الأسرة وترابطها، كما يعني عرقلة بناء مجتمع سليم خال من العقد. فالطلاق مشكلة تترتب عليها

مشكلات اجتماعية ونفسية ومالية، وتختلف حدة هذه المشكلات ودرجة المعاناة منها باختلاف المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، كما تختلف الآثار والمعاناة منها باختلاف أعضاء الأسرة: الزوجة، والزوج، والأطفال(الأبناء). ولأهمية الأسرة في حياة الفرد فإن جميع المجتمعات على مر العصور والأزمان توليها اهتماماً خاصاً، وتحاول تذليل الصعوبات التي تواجهها، ولعل أكبر صعوبة يمكن أن تهدد كيان الأسرة (الطلاق)، فمشكلات الطلاق لدى الزوجة في بعض الأحيان لا تنتهي عند الطلاق، فوجود أبناء ربما يزيد من حدة المشكلة، وخاصة لو كان الأبناء صغار السن، فلو أقاموا عند والدهم لفقدوا حنان الأم، وعانت الأم من بعدهم. وكذلك لو أرادت المطلقة الزواج ستواجه مشكلة العثور على زوج، يقبل هؤلاء الأبناء ، كما قد تعاني إذا لم يكن لها راع بسبب وفاة الأبوين وخلافه، فما مصير هذه المطلقة؟ ومن سيرعاها ويهتم بها؟ كذلك الحال لو كانت كبيرة أو مريضة، وليس لها أحد يرعاها.

تعدّ قضية الطلاق مشكلة من المشكلات الاجتماعية المهمة التي تمس حياة المرأة والأسرة ، كما يمثل طلاق المرأة حدثاً مهماً في حياتها، حيث يحولها الوضع الجديد من زوجة إلى مطلقة، مما يؤهلها لأن تفقد مكانتها الاجتماعية السابقة، ودورها كزوجة وأحياناً كأم ، كما قد تتأثر مكانة المطلقة نتيجة للنظرة السلبية للطلاق وخاصة بالنسبة للمرأة ، إضافة إلى العوامل الأخرى التي قد تؤدي دوراً مساعداً في ذلك. وفي الواقع أنّ مناقشة موضوع النظرة الاجتماعية إلى المرأة المطلقة في المجتمع السعودي ، هي مسألة تحيلنا بالضرورة إلى معالجته عبر عدة مستويات متكاملة للتحليل العلمي، يتمثل أولها في التكيف الشخصي للمطلقة ، حيث يختلف تكيف المطلقات مع واقعهن بعد الطلاق تبعاً لاختلاف شخصياتهن وقدراتهن وتفاعلهن مع حدوث الطلاق. أما المستوى الثاني فيتعلق أساساً بالتكيف الاجتماعي للمطلقة، فقد يكون المجتمع مصدر ضغط على المطلقة الأمر الذي قد يؤثر على تكيفها الاجتماعي. أما المستوى الثالث فيرتبط بالتكيف الأسري للمطلقة الذي قد يؤثر فيه موقف أسرة المطلقة من طلاقها، ومدى الدعم الذي قد تقدمه الأسرة لها ، كذلك يؤثر موقف أبنائها من طلاقها إذا كان لديها أبناء ، الأمر الذي قد يؤثر في تكيفها الأسري مع الوضع الجديد. أما المستوى الأخير فيهتم بالتكيف الاقتصادي للمطلقة ؛ حيث يؤدي هذا الجانب دوراً مؤثراً في تكيف المطلقة مع واقع مختلف نسبياً عن ذلك السائد خلال فترة ما قبل الطلاق (الفريح، ١٤٢٧هـ).

وترى بعض الدراسات الهزاني (١٩٨٧م)، المالكي (٢٠٠١م)، الظفيري وآخرون (٢٠٠١م)، الرومي والصائغ(١٤٢٥هـ)، والعقيل (١٤٢٦هـ)، و الجهني (١٤٢٧هـ) أن أكثر المتضررين من الطلاق هم الأولاد – ذكوراً كانوا أم إناثاً- وكذلك الزوجة ؛

لأنهم سيعيشون في بيئة اجتماعية مختلفة من الناحية النفسية والاجتماعية والمالية ، فالبيئة الاجتماعية التي سيعيشون فيها لن تكون بالضرورة مثل حياة الأسرة المستقرة ، فالطلاق هو هدم لكيان هذه الأسرة وتمزيق لأعضائها. ومشكلة الدراسة الحالية هي استقراء لتأثير البعد الاجتماعي للطلاق على المطلقة.

وتهدف الدراسة إلى إبراز حجم ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي السعودي، و أثر البعد الاجتماعي للطلاق على واقع المرأة في المجتمع، وآثار هذا البعد عليها من خلال الأسرة والمجتمع ، وما تواجهه من تعامل ومراقبة ، بسبب الخوف عليها. إن أزمة المطلقة هي أكبر من نظرة المجتمع إليها ؛ حيث تشعر بالوحدة دائماً ، وتجد أن المجتمع لا يدين الرجل المطلق ، وإنما يدينها وحدها.

ثالثاً: مفاهيم الدراسة

الطلاق

يعد مفهوم الطلاق مفهوماً رئيساً لهذه الدراسة ، وتعرفه " شكري" بأنه : "انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها بالقيام بالدور المنوط به على نحو سليم ومناسب". والطلاق يحدث عندما يقرر أحد طرفي العلاقة الزوجية أو كليهما ترك الآخر ، ومن ثم يتوقف أداؤهما للالتزامات المترتبة على دوريهما كزوجين(شكري ، ١٩٨٨ : ٢٢٩). ولا يمكن اعتبار الطلاق سوء حظ ، فقد يصيب أحد طرفي العلاقة الزوجية أو كليهما ، ولكن يمكن النظر إليه باعتباره ابتكاراً اجتماعياً ، يستخدم وسيلة لخفض التوترات التي تنجم عن الزواج ، ويصعب تفاديها بوسيلة أخرى(المرجع نفسه : ٢٣١) ، فهو إجراء نظامي لإنهاء العلاقة الزوجية.

رابعاً: الدراسات السابقة

يعدّ الطلاق من حيث آثاره وانعكاساته من أهم المشكلات الاجتماعية المتعددة الأطراف والتبعات ، فنتائجه المباشرة لا تنعكس على المرأة المطلقة فحسب ، وإنما تمتد آثاره لتنال كلاً من الأولاد والزوج والمجتمع. وهذا يعني تأثير الطلاق سلباً على الأسرة وترابطها ، كما يعني عرقلة بناء مجتمع سليم خال من العقد والتشوهات ، ويؤكد ذلك عديد من الدراسات. ومن تلك الدراسات دراسة (المالكي ، ٢٠٠١م) التي عادت إلى جذور المشكلة واستقرائها من وجهة نظر النساء المطلقات أولاً ، ومن كافة الفئات الاجتماعية المحيطة بالظاهرة التي تؤثر فيها وتتأثر بها ، من أجل تحديد أبعادها الحقيقية ، وإلقاء الضوء عليها ووضع المقترحات العملية المناسبة للحد منها بالقدر المستطاع. وقد أوضحت الدراسة أن ٧٦٪ من المطلقات لم تتجاوز أعمارهن ٣٩ عاماً ، وهذا يدل على أن غالبيتهن من متوسطات العمر ، وهن في

مرحلة النشاط والحيوية. كما توضح الدراسة أن إجمالي عدد المطلقات المسجل لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة، قد زاد بنحو ٣٠٪ في عام ١٩٩٨م، مقارنة بعام ١٩٩٠م. وهذه نسبة كبيرة توضح حجم المشكلة وزيادة أثرها السلبي على المجتمع باستمرار. وانتهت الدراسة إلى أن للطلاق انعكاسات واضحة على المرأة تتجسد فيما يوجده من مشكلات عاطفية ونفسية واجتماعية عديدة، واقتصادية؛ حيث تفقد المرأة بطلاقها المورد الاقتصادي الذي كان يوفره لها الزوج، وقد تصبح عبئاً على عائلها ، فضلاً عما تعانيه نتيجة النظرة السلبية التي عادة ما تتبلور إزاءها من جانب أفراد المجتمع في محيطها الاجتماعي الخاص والعام (المالكي٢٠٠١م: ٢٢).

أيضاً، أوضحت دراسة "الظفيري وآخرون" (٢٠٠١م) أن حوالي٤٩٪ ممن شملتهم العينة يرون أن عدم وجود التفاهم بين الأزواج أو ضعفه كان سبباً مباشراً لوقوع الطلاق بينهما. بينما بينت دراسة الهزاني(١٩٨٧م) أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وظاهرة الطلاق، فكلما قل المستوى التعليمي للذكور والإناث ازدادت نسبة الطلاق. في حين كشفت دراسة الرويجح (١٤١٩هـ: ١٤٦) عن أن التفكك الأسري يؤثر على التحصيل الدراسي للطالبة السعودية، فمثلاً يسود لدى الطالبات في حالة غياب الأم بسبب مشكلات الطلاق أنماط من التفكير، مثلاً أنّ وضعي في الأسرة مختلف عن زميلاتي أو الإحساس بأنني غريبة بسبب الحياة مع الآخرين، أو عدم الإحساس بالأمان، وسوء معاملة الآخرين لها. ومعظم هذه المشكلات لها طابع نفسي وانفعالي، وهي ناتجة عن غياب الأم لما لغيابها من أثر على الطالبة لافتقادها العطف والحنان والرعاية، كما أن هذه المشكلات ناتجة إلى حد ما عن وجود زوجة الأب في المنزل نفسه مع الطالبة. ويمكن الرجوع في ذلك إلى بعض الدراسات (الثاقب، ١٩٩٩م.والصالح، ١٩٩٦م. والحنطي، ١٤١٩هـ.الرومي والصائغ، ١٤٢٥هـ. والعقيل ١٤٢٦هـ.والجهني١٤٢٧هـ)، التي تبرز بعض الإحصاءات الرسمية أو البيانات الميدانية، التي تشير إلى ارتفاع حالات الطلاق في دول الخليج والعالم؛ فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة لـ" الثاقب" عن المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي، أن الأكثر معاناة من صدمة الطلاق هن المطلقات اللائي أقمن طيلة حياتهن الزوجية مع المطلق، وتزوجن بناءً على رغبتهن الشخصية أولاً، ولم يتزوجن من قبل، ودخل مطلقيهن مرتفع، بالإضافة إلى أن المطلق هو من اقترح الطلاق وأصر عليه، ولم تتح للمطلقة الاستشارة قبل الطلاق. وحظي الطلاق بمعارضة عائلة المطلقة (الثاقب، ١٩٩٩: ٢٤٢).

أما بالنسبة للحياة الاجتماعية للمطلقة وعلاقاتها، فقد اتضح أن الأغلبية يقمن بنشاط داخل

المنزل، وهناك أقلية ممن تقوم بنشاط اجتماعي، وذلك مرتبط بالعمر ومستوى التعليم، ومدى الحرية التي يمنحها الوسط الاجتماعي للقيام بمثل تلك الأنشطة، وتبين أن الأغلبية احتفظن بصديقاتهن بعد الطلاق، ويرتبط مدى وجود فرص للاجتماع للحديث مع الآخرين خارج نطاق الأهل والأصدقاء بمكان الإقامة والدخل الشهري للمطلقة، ووجود الأبناء، وتعليم المطلقة، ومدة الإقامة مع المطلق. كما أن محاولة الإقناع بالزواج من جديد لها علاقة بمكان الإقامة ووجود الأبناء، وعمر المطلقة، وكذلك قرارها بالزواج أو عدم الزواج له علاقة بالعمر، وعدد سنوات الزواج، ووجود الأبناء، والدخل الشهري للمطلق، والزواج السابق للمطلقة(المرجع نفسه: ٣٠٧). وبخصوص السمات الأساسية لمن تزوج من المطلقات هي أن ٢٠٪ من أفراد العينة تزوجن خلال السنتين اللتين تلتا الطلاق؛ فقد تبين أن معظمهن في الفئة العمرية ١٦-٢٥ سنة، وممن استمر زواجهن وإقامتهن مع المطلق أقل من سنتين، بل وأقمن جزءاً من حياتهن الزوجية مع المطلق، ومعظمهن ليس لديهن أبناء، وطلقن قبل الدخول أو طلاق خلع أو طلاقاً رجعياً، ولم يسبق لمطلقيهن الطلاق من قبل، ولم يسبق لهن أو لمطلقيهن الزواج من قبل (المرجع نفسه: ٣٩٠).

خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

تعد هذه الدراسة بمثابة دراسة وصفية تحليلية تقوم على التعرف إلى الأسباب والآثار المتعلقة " بالنظرة الاجتماعية للمطلقة، متضمنة منهج المسح المكتبي للدراسات والكتب والبحوث التي تم الحصول على بيانات ومعارف من خلالها، والإحصاءات الرسمية - وفق إمكانيات الباحث- حول الموضوع.

و نهجت الدراسة بالإجابة عن سؤال عن الحاضر من خلال مصادر معاصرة أساسية كانت أم ثانوية، وذلك للاستفادة من معطياتها. ومن خلال هذا المنهج تم الجمع المتأني للمعارف المتوافرة عن مشكلة البحث، ومن ثم تحليلها تحليلاً علميا، وبموجبه تم استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من نتائج (عبيدات وآخرون، ١٤٢٥) .

سادساً: مناقشة العوامل المؤثرة في الطلاق

ترجع بعض التحليلات الاجتماعية المتخصصة في نطاق المجتمع العربي ارتفاع نسبة الطلاق بين المتزوجين حديثاً إلى عدم معرفة الأجيال الجديدة لقيمة الزواج والمشكلات الاجتماعية، ونقص خبراتهم في التعامل مع توترات الحياة. وربما أيضاً إلى العوامل الاقتصادية وعدم قدرة الزوج المالية، أما بين الفئات القادرة مادياً فإنها ترجع إلى عدم القدرة على توفير الرفاهية الكافية للزوجة بدرجة مثالية. فيما أرجعت دراسة قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في الجمهورية العربية المصرية أن ٥١٪ من هذه الأسباب تعود إلى عدم التوافق الجنسي بين الزوجين،

تليها الأسباب الاقتصادية. وتزامن صدور هذه الإحصائية مع تأكيد "المركز المصري لحقوق المرأة"، أن هناك تزايداً مستمراً في عدد السيدات المقبلات على الطلاق، خاصة المتعرضات منهن للعنف من الزوج؛ كضرب و إهانة وإكراه على ممارسة الجنس. وتتفق معظم الدراسات والإحصاءات على ارتفاع معدلات الطلاق في الشريحة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ عاماً، حيث وصلت نسبة المطلقين في هذه السن إلى ٤٢٪ من إجمالي عدد المطلقين، وتنخفض حالات الطلاق بالنسبة للإناث بعد ٣٩ سنة، بينما تصل عند الرجال إلى معدلات مقاربة بعد سن الـ٥٠. وتشير الدراسات إلى أن معظم حالات الطلاق تمت في السنوات الست الأولى من عمر الزواج، و١٥٪ من حالات الطلاق تمت في أول سنة زواج، و٣٧٪ تمت وعمر الزواج ما بين عام إلى ٦ أعوام، و٢١٪ تمت وعمر الزواج ما بين ٦ إلى ١٠ سنوات، و٢٦٪ تمت وعمر الزواج أكثر من ١٠ سنوات. ومن اللافت للنظر أن الإحصاءات تؤكد الفشل الذريع للزواج الثاني في مصر؛ حيث وصلت نسبة الطلاق فيه إلى ٦٠٪ على الرغم من أن مصر يوجد بها أكثر من خمسة ملايين عانس، في حين تؤكد الدارسات أن هذا الزواج الثاني كان أكثر استقراراً في منطقة الخليج، ولم تتعدّ نسبة الطلاق فيه ٢٩٪ (عرفة، ٢٠٠٩).

وتشير" الغنيمي" في دراسة بعنوان "أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة" إلى أن هناك تأثيراً للعادات الاجتماعية السائدة في وقوع الطلاق، وتحول دون استمرار الزواج، وتتمثل في الطريقة التقليدية في تزويج الأبناء التي تتم بإرادة الأهل وبمعزل عن اختياراتهم الحرة، والزواج المبكر للفتاة والفتى، وعدم قدرة الأزواج على التكيف نتيجة ثقافة الفصل بين الجنسين، وتأثير التدخل العائلي في حياة الأزواج، ناهيك عن تأثير العامل الاقتصادي الذي يجبر الأزواج على عدم الاستقلال والسكن في رعاية العائلة الممتدة. كما اعتبرت الدراسة أن الطلاق أداة تسلطية ضد المرأة، مما يجعلها تقع تحت طائلة العنف العائلي والعنف المجتمعي لدرء مخاطر الطلاق، مما يعطل طاقاتها، ويقيد حريتها، ويهدد حياتها. وعليه فقد اعتبرت الدراسة أن وقوع الطلاق يعد خياراً سلبياً، لأنه يترك آثاراً سلبية على المرأة المطلقة لعدم توافر الحماية القانونية والاجتماعية لها، كما يترك آثاره السلبية على الأبناء، ويهدد مستقبلهم (الغنيمي، ٢٠٠٩).

ويري" الغريب، ٢٠٠٨م" أن الأوضاع الاقتصادية باتت تؤثر سلباً، وتلعب دوراً في رفع معدلات الطلاق، إلى الحد الذي يدفع كثيراً من الشبان إلى الاستدانة من أجل توفير مصاريف إتمام زواجهم، وهو الأمر الذي يهدد استمرار حياتهم الأسرية، ومن ثم فإنه يصبح من الضروري أن تتدخل المؤسسات المسؤولة عن إقراض الشباب ومساعدتهم على الزواج لزيادة حجم مبالغ تلك القروض؛ حتى يستطيع

الشباب مواجهة الارتفاع المهول في الأسعار، الذي انعكس على ارتفاع المهور. وهو ما ترجع أهميته في ضوء ما كشفت عنه بعض الدراسات إلى أن تكوين الأسرة السعودية بدأ يتأخر كثيراً، نتيجة لبعض التحولات الاجتماعية والثقافية في ظل كلفة الزواج الباهظة، سواء أكانت مصاريف أساسية، أم مصاريف ثانوية متعارف عليها، أم مصاريف ثانوية غير ضرورية، ومن ثم أصبح هناك اختلاف في المدى العمري للحياة الأسرية بحيث قلّ عن المدى العمري الذي اعتاد عليه المجتمع العربي السعودي قبل مراحل الطفرة الاقتصادية والتغيرات الناجمة عنها.

وبالتركيز على الدراسات المختصة التي تمت في نطاق المجتمع العربي السعودي تحديداً ، نجد أنها تكشف عن أنّ تعدد الزوجات، وعدم إدراك الزوجين للحقوق والواجبات الأسرية، إلى جانب التفاوت في المستويات التعليمية والعمرية والاجتماعية للزوجين، وخروج الزوجة للعمل، كلها أسباب اجتماعية مؤثرة في ارتفاع معدلات الطلاق في السعودية ؛ حيث بينت الدراسة البحثية التي أعدتها "زينب عبد الجليل، وهنية السباعي" أن اختلاف درجة شدة العوامل الاقتصادية يؤثر أيضاً في ارتفاع معدلات الطلاق كالفقر، والاعتداء على أموال الطرف الآخر، وارتفاع مستوى معيشة الأسرة، إلى جانب البطالة والتفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي بين أسرتي الزوجين. كما كشفت نتائج البحث الذي استهدف ١٢٠ سيدة مطلقة من العاملات بجامعة الملك عبد العزيز عن أن هناك ٣٣ امرأة يتم إنهاء إجراءات طلاقهن يومياً في السعودية، مشكلة بذلك ارتفاع معدل الطلاق بحجم ٢٠ بالمائة عن الأعوام السابقة. واستعرضت الدراسة نتائج بحوث سعودية أخرى سابقة أدرجت ضمن مقومات الطلاق في السعودية، مثل: الملل الزوجي، وسهولة تغيير الزوجة، وطغيان الحاجة المادية، وتفشي الأنانية، بالإضافة إلى انعدام التوافق الفكري وتوافق الشخصية والانسجام الروحي والعاطفي. واعتماداً على الإحصاءات الصادرة عن وزارة العدل، فقد ذكرت الدراسة أنّ المنطقة الشرقية كانت قد سجلت أعلى معدل طلاق بالسعودية في عام ٢٠٠٥، حيث بلغت نسبة الطلاق فيها ٦٠ بالمائة، وبلغت نسبة الطلاق في الرياض ٥٠ بالمائة، و٢٩ بالمائة في منطقة تبوك، و٣٤ بالمائة في حائل وعسير، والمدينة المنورة ١٦بالمائة، ومكة المكرمة ١٥بالمائة، أما الباحة فكانت معدلاتها أقل، حيث بلغ المعدل ٩ بالمائة. ولخصت الدراسة العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات الطلاق التي تتعلق بالمرأة، ككثرة طلب الطلاق من قبل المرأة مع كل مشكلة، وخروج الزوجة إلى بيت أهلها، وألا يكون للزوجة وجود في البيت، والانتقاد الدائم من قبل الزوجة إلى جانب عناد الزوجة وتهور الرجل. كما أن ضعف الوازع الديني، وعدم تقدير العلاقة الزوجية، واستخدام العنف والزواج من امرأة أخرى نكاية بالزوجة الأولى، والعين الزائغة،

والبخل، إلى جانب حرمان الزوجة من الاتصال بأهلها، والطمع في مرتبها إن كانت عاملة؛ كلها أسباب عززها الرجل السعودي. أيضاً فقد خلص بحث تناول "التأثير السلبي للإنترنت على مشكلات النزاع الأسري الذي يؤدي إلى الطلاق" إلى أن غرف الدردشة والمنتديات تمثل سبباً رئيساً في ارتفاع معدلات الطلاق (الصالح، ١٤٢٧هـ).

أهم العوامل الاجتماعية المسببة للطلاق

وحصرت دراسة (الغذامي، ١٤٢٧هـ) العوامل الاجتماعية المساعدة لاستفحال ظاهرة الطلاق في المجتمع العربي السعودي على النحو الآتي:

- عدم قدرة الزوجين على تحمل أعباء الحياة الجديدة.
- عدم تدريب الزوجين على إدارة الأسرة الجديدة قبل الزواج.
- الظروف الأسرية التي عاشها الزوجان قبل الزواج.
- أثر الرفاق في التدخل بحياة الزوجين.
- إحساس كل من الزوجين بالكبرياء، وعدم الاعتذار عند الخطأ.
- عدم قيام الزوجين بحق القوامة، وعدم الصبر والحكمة عند حدوث المشكلات.
- تدخل أهل الزوج أو الزوجة في حياة الزوجين.
- علاقة الزوجة السلبية بأهل زوجها.
- مقارنة الزوجة حياتها الأسرية بالأسر الأوفر منها حظاً.
- كثرة خروج الزوجة من المنزل وقضاء الأوقات في الاستراحات، وكثرة سفر الزوج إلى الخارج بدون حاجة.

أيضاً، فيما يخص العوامل التي تؤدي إلى وقوع الطلاق من منظور دراسة (خالد، ٢٠٠٨م)، فقد جاءت "العوامل الاجتماعية" المتعلقة بالخلافات الزوجية، ومشكلات سوء الاختيار، وتدخل الأهل في الحياة الزوجية للزوجين أهم العوامل المؤدية إلى الطلاق بنسبة ٧٧٪ من إجمالي العوامل التي أدت إلى الطلاق. وجاءت "العوامل النفسية" المتعلقة بإصابة الزوج أو الزوجة بمرض نفسي أدى إلى الطلاق، أو عدم تقبل كل منهما للآخر، واستقر على استحالة الحياة مع شريكه لأسباب نفسية بنسبة ١٦,٧٥٪. في حين جاءت "العوامل المادية" التي تعني عدم قدرة الزوج على الإنفاق على الأسرة، وهو ما دفع الزوجة إلى طلب الطلاق، أو قام بتطليقها بنسبة ٦,٢٥٪ من إجمالي العوامل التي أدت إلى الطلاق (خالد، ٢٠٠٨ م). وترجع دراسة أخرى الطلاق إلى عدم معرفة الزوج والزوجة بالحقوق والواجبات المترتبة على عقد الزواج، وارتفاع المستوى المعيشي، مما يؤدي إلى عدم مقدرة الزوج على الوفاء بمتطلبات الحياة الزوجية، وعدم الرغبة لدى شباب اليوم في تحمل المسؤولية،

وعدم وعي الزوجات وجريهن وراء الموضة ووراء كل جديد، مما يؤدي إلى غضب الأزواج وحدوث الطلاق، وأخيراً عدم التعامل مع المشكلات الطارئة بطريقة علمية صحيحة (شبكة النبأ، ٢٠٠٩).

أما دراسة الخطيب(١٤١٣هـ) ، فأرجعت أسباب الطلاق إلى الزواج المبكر، وطريقة الزواج التقليدي التي لا تسمح للخاطبين برؤية بعضهما بعضاً قبل الزواج ، واختلاف الطباع، وتدخل الأهل، وتفاوت المستوى التعليمي، وعدد الأطفال، وتغير نظرة المرأة المتعلمة إلى نفسها، مع عدم تغير نظرة المجتمع إليها بالقدر نفسه. في حين بينت دراسة الفيصل(١٤١١هـ) أن الطلاق يعزى إلى عدم التوافق، وتدخل الأهل، وسوء معاملة الزوجة، وعدم اهتمام الزوج بشؤون المنزل، وعدم الإنجاب، وكثرة مطالب الزوجة، وعدم رغبتها في العيش مع أهل الزوج، وفارق السن، والمرض، والتعدد، وسبب أخلاقي، واختلاف العادات والتقاليد، ووجود أولاد للزوجة. بينما أكدت دراسة الثاقب(١٩٩٩م) أن الطلاق يعود بالأساس إلى سوء المعاملة، والفساد، والرغبة في المسكن المستقل، والخلاف مع الأهل، والمشكلات الجنسية، ومشكلات التفاعل بين الزوجين، والمشكلات المالية، ومشكلات النفور، وعدم الاقتناع، ومشكلات المرض النفسي والجسدي، والغيرة، والشك، ومشكلات تعدد الزوجات. كذلك أوردت وحدة بحوث الأسرة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر بخصوص ظاهرة الطلاق، أنه يحدث عادة بين حديثي الزواج بفترة خطوبة قليلة، وأن التدخل العائلي عادة ما يؤثر في احتمالية وقوعه، بجانب عامل الاشتراك في المنزل مع أقارب آخرين. أما المالكي(٢٠٠١هـ) في دراستها لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أشارت إلى أن أسباب الطلاق تعود إلى الزواج في سن مبكرة جداً، وعدم خبرة الزوجين بالحياة الأسرية ومسؤولياتها، وفارق السن الكبير بين الزوج والزوجة، وإقامة الزوجة مع أهل الزوج، وتدخل الأهل. بينما وجدت دراسة "الغانم" عن ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري، أن من أسباب الطلاق العجز عن الإنفاق على الأسرة، وعدم التكافؤ بين الزوجين، ووجود سلوكيات غير مقبولة أخلاقياً.

ومن تحليل الأسباب المتباينة المشار إليها، نلحظ أن أدبيات علم الاجتماع عن الطلاق في المجتمعات المعاصرة تشير إلى وجود عدة عوامل، تدفع في أحيان كثيرة إلى حدوثه، من أهمها:

١- تغير النظرة إلى الأسرة: فالنظرة التقليدية إلى الزواج تري أنه ارتباط بين أسرتين وليس بين فردين، لذا فإن الطلاق يزعزع العلاقة بين الأسرتين، ومن ثمّ يتردد الفرد كثيراً قبل اتخاذه قرار الطلاق؛ فهو ليس قراراً فردياً بل جماعياً. أما في الوقت الحاضر وفي الدول الغربية، فقد أصبح القرار فردياً نتيجة للحضرية

والتصنيع وظهور الأسرة النووية، فإذا واجهت الزوجين أية صعوبات تعيق مسيرة حياتهما تم الانفصال والطلاق.

٢- ضعف العلاقات العاطفية بين الزوجين: لما كان الحب هو الدافع الأول والأساس للزواج في المجتمعات الغربية الحديثة، فإن ضعف شعلة الحب بين الزوجين، ومواجهتها للعديد من المشكلات على أرض الواقع، يجعلهما يفكران في الانفصال بسهولة.

٣- تغير دور المرأة: إن خروج المرأة للعمل بعد الثورة الصناعية جعلها تستقل اقتصادياً، وهذا منحها القوة في إنهاء أية علاقة زوجية فاشلة، على عكس المرأة في المجتمعات التقليدية التي لم يكن لها خيار سوى البقاء في بيت الزوجية(الخطيب، ١٩٩٣).

٤- عدم صلاحية الزوجين أو كلاهما للحياة الزوجية، وذلك لأسباب جسمية كالعقم أو عدم النضج النفسي والاجتماعي، أو الفساد الخلقي، أو الجنون، أو عدم التوافق الجنسي بينهما.

٥- عدم كفاية الدخل، ومن ثم عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية، وظهور المشكلات الأسرية وتفاقمها، ومن ثم الطلاق.

وعلى الرغم مما تقدم، يبقي التأكيد على أنه وأياً كانت الأسباب المؤدية لحدوث الطلاق، سواء تعلقت بعدم التفاهم أو سوء أخلاق أحد الزوجين، أو وجود مشكلة صغيرة ما تلبث أن تكبر لتصل إلى الطلاق، أو غير ذلك من أسباب، إلا أنه من المهم تأكيد أنّ المرأة ليست دائماً في موقع الاتهام، ولا ينبغي أن تكون كذلك، وبدلاً من اتهامها ربما من الملائم دراسة كل حالة دراسة منفردة وعلمية (النمر، ٢٠٠٩).

سابعاً: البعد الاجتماعي للطلاق وانعكاساته عليها

فيما يتعلق بنظرة المجتمع، والآثارالناجمة عن الطلاق، تتباين الدراسات والأبحاث الاجتماعية والنفسية في نتائجها، فبينما يؤكد بعضها أن الرجل يتعافى سريعاً من آثار الطلاق، ويستطيع أن يستأنف حياته بسهولة، نجد دراسات أخرى تشير إلى أن معاناة الرجل أكبر، حيث يحرم من ممارسة أبوته كما ينبغي، ويظل فترة لا يستطيع تدبير شؤون حياته وتفاصيلها، من حيث الأكل والمشرب والرعاية داخل البيت، فضلاً عن احتمالية عدم حصوله على زوجة مناسبة. وتشير فئة ثالثة من الدراسات إلى معاناة المرأة وكذلك الأطفال. ومهما تكن فإن النتائج المترتبة من الطلاق في الغالب الشعور بالألم، والغضب وغيرها من المشاعر السلبية. لكن على الرغم من أن حالة عدم الاتزان هي حالة طبيعية تصيب الطرفين بعد الطلاق، فإن آثارها تبدو على المرأة أكثر وضوحاً، ربما نتيجة لنظرة المجتمع السلبية إزاءها، وكذلك نتيجة لتكوينها وطبيعتها (أبو زيد، ٢٠٠٨).

لا شك في أنّ لعملية الطلاق آثاراً سلبية على الأسرة كاملة، بل إنها عملية مؤلمة في توافق المرأة مع

الطلاق، واستعدادها لمناقشة هذا الموضوع، والتغلب على المشكلات التي تحول بينها وتحقيق أهدافها وإشباع حاجاتها. يتم هذا في الواقع عن طريق تعديل المرأة لذاتها وبيئتها، ليتحقق لها الانسجام مع بيئتها بما يحقق لها الرضا والقبول الاجتماعي. والمرأة تحتاج بعد الطلاق إلى مدة تعيد فيها مراجعة حساباتها، والتخلص من أخطائها، وتعديل وجهة نظرها نحو الحياة بصفة عامة والرجال بصفة خاصة، وشغل الفراغ الذي خلفه ترك زوجها لها وحيدة خاصة إذا كانت لا تعمل، فالتغلب على ما تعانيه من مشكلات تولد من تجربة الفشل التي عاشتها نتيجة لتغير النظرة إليها، و ما مرَّ بها من صعوبات طوال حياتها الزوجية. هذا بالإضافة إلى أن أهل المطلقة نفسها ومحيطها الاجتماعي لا يقبلون لها حياة العزوبية للاستقرار أولاً، وخشية كلام الناس ثانيًا، ذلك أن المجتمع في الغالب ربَّى المرأة على فكرة ثابتة، وهي أن الجمال الجسماني هو كنزها، وأن الشغل الشاغل لمعظم الرجال جمالها ، لذا يسارعون إلى تزويجها قبل أن تلتئم جراحها، وقد يجبرونها على ذلك، وقد نجد بعض المطلقات ممن يحتفظن بأبنائهن، ويرفضن الزواج فتكون المسؤولية الملقاة على عاتقهن ثقيلة، بالإضافة إلى كثرة الضغوط النفسية والقيود التي تحيط بهن، إذ على الرغم من كل هذه التضحيات إلا أن المجتمع لا يزال ينظر إلى المطلقة نظرة سلبية ؛ كونها امرأة أولاً ومطلقة ثانياً (منتديات حقوق المرأة: ٢٠٠٩، المصري: ٢٠٠٨، باعامر: ٢٠٠٩).

وتشكل المطلقات بعد عودتهن إلى بيوت أهلهن عبئاً آخر على ذويهن، لأنه من الصعب على المرأة المطلقة في مجتمعنا أن تستقل في بيت منفرد، حتى لو كانت قادرة، فمكانتها الجديدة محكومة بعادات وتقاليد من الصعب أن تفك نفسها منها بسهولة، فالأسرة العربية ترى أنه من العيب أن يكون بين أفرادها مطلقة ؛ لذا نجد نظرة أهلها إزاءها تتوزع بين الملل منها، أو الشفقة والعطف عليها، كما تضع بعض الأسر اللوم على المرأة في انهيار الأسرة ؛ لأنه كان ينبغي عليها أن " تصبر" ؛ لذا نجدها تجابه كثيراً من المشكلات التي تتمثل في تغير نظرة الآخرين إليها كأنثى وامرأة لم تستطع أن تحافظ على بيتها ، ومقيدة في تحركاتها، والمرأة في الغالب تستطيع أن تتغلب على هذه النظرة السلبية .

وقد كشفت دراسة صادرة عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية أن للطلاق تداعياته غير المحدودة على المرأة، حيث تعانى المرأة من ضغط نفسي قوي بعد الانفصال، نتيجة ظروف الطلاق وبسبب وجود أبناء، حيث تتحول المطلقة إلى عائل وحيد فضلاً عن موقف أسرتها من عملية الطلاق، وصعوبة زواجها مرة أخرى إذا كانت فوق سن الأربعين. يضاف إلى ذلك ما يعتري المرأة من أمراض جسدية ومشكلات اجتماعية ونفسية بعد الطلاق مقارنة بحالتها قبل أن تطلق.

كما يتأثر الأطفال نتيجة انهيار العلاقة الزوجية، حيث يؤثر سلباً على عملية تنشئتهم النفسية، ويفقدون الشعور بالأمان ، الذي يعد المرتكز الأساس لعملية التنشئة النفسية والاجتماعية للأطفال(إصدارات كونا الخاصة، ٢٠٠٤). وإذا كان الطلاق يمثل تجربة قاسية ومرّة للوالدين ؛ لأنه يعني إنهاء العلاقة الزوجية ؛ فإنّ آثار الطلاق على الأطفال عادة لا تؤخذ بالحسبان، وكثيراً ما نعتقد أن الأطفال سيقبلون بالأمر الواقع من دون التفكير في مشاعرهم أو ما يترتب على نفسيتهم، وفي الواقع أن أثر انفصال والديهم عليهم صعب وقاس جداً ، مهما بلغ عمر الطفل (شريف، ٢٠٠٨).

وبصدد رصد المشكلات الناتجة عن الطلاق، التي تعاني منها المرأة المطلقة تحديدًا ، فقد توصلت إحدى الدراسات المهمة من خلال تحليل مضمون مشكلات المطلقات موضع البحث إلى أن "الحرمان العاطفي" ، الذي نعني به "إحساس المرأة المطلقة بالوحدة، وافتقادها إلى شريك يشعرها بأهميتها، مع شعورها بالحاجة إلى إشباع الدافع الجنسي لديها" ، هو أكثر مشكلة تعاني منها المطلقة بنسبة ٤٥٪ من إجمالي المشكلات التي تواجهها بعد طلاقها. وفي المرتبة الثانية جاءت مشكلة رفض الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج أن يتزوجوا منهن بنسبة ٢٠٪. وجاءت مشكلة "نظرة المجتمع المتدنية للمطلقة" ، التي نعني بها نظرة المجتمع لها باعتبارها "إنسانة فاشلة" ، لم تستطع الحفاظ على بيتها، أو نظرة السيدات لها باعتبارها "خطراً على بيوتهن لاحتمالية خطفها لأزواجهن" كثالثة المشكلات التي تواجه المطلقة بنسبة ١٥٪. وجاءت مشكلة "الحيرة بين الزواج مرة أخرى وتربية الأبناء" بنسبة ١٥٪ من جملة المشكلات التي تواجه المطلقة. وجاءت مشكلة "سوء العلاقة بين المطلقة والبيئة المحيطة بها من الأهل والجيران وزملاء العمل" في المرتبة الأخيرة بنسبة ٥٪. ومن استقراء هذه النتائج يمكننا القول إن أهم المشكلات التي تواجه المرأة العربية بعد الطلاق هي افتقادها لاحتضان المجتمع وتقبله لها، وبخاصة على صعيد إعادة اندماجها فيه مرة أخرى، فهو يرفض أن يتزوجها الشباب الذين لم يسبق لهم الزواج ، وذلك يعمق شعورها بالوحدة، وافتقادها إلى إشباع الدافع الجنسي الذي هو مرتبط لديها بمشاعر الحب والوجود في كنف رجل. وهو الأمر الذي يتطلب علاجه أيضاً تصحيح المفاهيم السائدة في المجتمع حيال المطلقة، وتعديل اتجاهات الناس بخصوصها(خالد، ٢٠٠٩).

كذلك فإنه حين تتزوج امرأة مطلقة من رجل متزوج تصبح عرضة للطلاق مجدداً بنسبة أكبر من المرة الأولى. وحين تتعرض المرأة لتجربة الطلاق للمرة الثانية وربما الثالثة يكون السبب غالباً نظرة الرجل إليها كملجأ إضافي يوفر مزيداً من المتعة والتسري، وليس الإنجاب أو تكوين أسرة كما قصد من زواجه الأول. وحين يخف هذا الدافع يبدأ الرجل بالتفكير في استغلال أية فرصة للعودة إلى بيته الأصلي، خاصة مع وجود

بعض العوامل المشجعة له على انتهاج هذا المسلك، أهمها: ميله إلى أطفاله، وحنينه للعشرة القديمة، وأيضاً التضاعف المفاجئ للتكاليف المادية، في حين تبدو مسألة الأطفال والتكاليف مفهومة. ويبقى التساؤل عن دور "العشرة القديمة" في طلاق الزوجة الجديدة؟ فهذه العشرة - التي رسمت تفاصيلها الزوجة الأولى - تجعل نظرة الرجل إلى كل امرأة تالية نظرة نمطية، وتجعله يضع الزوجة الجديدة في موقف مقارنة خاسرة. أما بالنسبة للرجل فيتطلب الأمر التساؤل بأمانة عن الهدف الحقيقي من الزواج مرة ثانية، وإن كان لديه من العمر والمال ما يسمح بتحمل مسؤوليات جديدة؟ فإن كان الهدف بناء أسرة إضافية مستقرة - في ظل دخل اقتصادي مرتفع – فربما كان الأمر موضعاً للنقاش المقبول وإن كان مصحوباً ببعض التحفظ، أما إن كان الهدف المتعة والتسري فسرعان ما يرجح تأثير العشرة القديمة - والضغط الاقتصادي - فيصبح طلاق الزوجة الجديدة وخراب الأسرة الأخيرة أسهل الخيارين (الأحمدي، ٢٠٠٩).

ومن المؤكد أنّ وقع الطلاق وآثاره على المرأة وحياتها المستقبلية يحتل مكانة أكبر من وقعه على الرجل. ولعل من أبرز آثار الطلاق على المرأة هو تغير نظرة المجتمع إليها، ومن ثم بقاؤها أسيرة القيود الاجتماعية. ومن المشكلات التي يخلفها الطلاق على حياة المرأة المشكلات العاطفية والنفسية والاجتماعية، ومما يزيد من متاعب المطلقة أيضاً المتاعب التي قد يتعرض لها أطفالها، وصعوبة مداراتهم، والامتناع عن دفع طليقها للنفقة، والتهديد بحرمانها من رؤية أطفالها، وحرمانها من الحصول على إثبات هوية لأطفالها عند الحاجة، كل ذلك يقوم به بعض المطلقين دون وازع أو خوف من الله أو من ضمير يحاسبه على أفعاله التي يرتكبها بحق طليقته وأبنائه. يعني هذا أن المطلقة هي أول من يدفع ثمن الطلاق، وعليه تكون عرضة لعديد من المشكلات مثل الشعور بالوحدة، وانخفاض تقدير الذات. كما أن المطلقة تعاني من نظرة المجتمع السلبية تجاهها. فالمطلقات معرضات لنظرات المجتمع بسبب فشل تجربة الزواج بحيث لا تستطيع المرأة التكيف اجتماعياً بعد الطلاق، فتجد نفسها محاصرة من المجتمع، وتواجه صعوبة خوض التجربة مرة أخري، وكذلك عدم قبولها زوجة حتى من رجل مطلق مثلها، فيما لو كان هو السبب الرئيس في الطلاق. وفي هذه الظروف تغدو المرأة المطلقة هي المتضرر الأكبر، حيث تبقى نظرة المجتمع مسلطة عليها، وهي في الغالب نظرة دونية قاصرة، فالمجتمع في الغالب يُرجع أسباب الطلاق إلى المرأة، على الرغم من أن الرجل قد يكون السبب الرئيس في حدوثه.

وتبدو المرأة المطلقة كما لو كانت محكومة بنظرة اجتماعية بعيدة عن الإنصاف، فهي – من وجهة نظر الكثيرين – لم تحافظ على بيتها، ومن ثمّ فهي غير أمينة على نفسها. وأصحاب هذا الرأي يتجاهلون الظروف التي يمكن أن تكون مرت بها قبل

أن تقرر طلب الطلاق، ويتجاهلون أيضاً احتمال أن يكون زوجها هو من أوقع عليها اليمين من دون أي مبرر حقيقي. أما إذا سعت إلى حياة جديدة، فإن الاتهامات تتكاثر من حولها كأنه مقدر لها أن تعيش ما تبقى من حياتها على ذكريات زواجها الأول. ويعد لقب " مطلقة" لقباً يحرم المرأة من فرصة اختيار شريك العمر مرة أخرى، ويضعها في دائرة الشك والاتهام غير المبرر، كما تواجه نظرات خاطئة من المجتمع ؛ بأنها المسئولة عن الطلاق، عكس الرجل الذي يتحرك بسهولة لإتمام مراسم زواجه مرة أخرى، وكأنه المجني عليه لا الجاني، فالمجتمع لا يوجه لوماً للرجل المطلق ؛ فكما يقال" الرجل يشيل عيبه، وبأي وقت ومتى ما أراد استطاع أن يتزوج بغيرها". أما هي فعّار عليها أنها مطلقة، إذ إن بعض العائلات تنكر ذلك على بناتها، انطلاقاً من كون المرأة المطلقة مسئولة عن واقعها، ويجب أن تتعامل معه.

ويشير "الجرداوي١٩٩٦" إلى أنّ من المشكلات التي تواجهها المطلقة، كما تؤكد الدراسات يتمثل في حرمان المرأة من الإعالة، والإشباع العاطفي، وتعرضها لقيود المجتمع على تصرفاتها ، وهو وضع يدعو المجتمع إلى اتخاذ إجراءات وقائية للحد من الطلاق، وحل الخلافات الأسرية في وقت مبكر قبل استفحالها، ومن تلك المشكلات :

(أ) نظرة المجتمع في وضع القيود الشخصية على المطلقة

إن هناك قيوداً على المطلقة بنسبة ٣٨٪ ، وهي قيود مستمدة من تقاليد المجتمع، وعاداته، والنظرة المريبة إلى المطلقة، وعدم الثقة بتصرفاتها، واعتبارها في حاجة إلى حماية الأهل ووصايتهم ، ضماناً لاستقامتها، وهو واقع من الصعب تجاوزه. ويلحظ أنه كلما صغر سن المطلقة زادت القيود(٥٦٪في الفئة العمرية ١٧- ١٩ سنة)، وكلما زاد العمر قلت القيود (٤١٪ في الفئة العمرية ٢٣- ٢٥ سنة)(الجرداوي، ١٩٩٦ : ١٧٨). كما أن من المشكلات التي تواجه المطلقة فقدان الأصدقاء والمعارف، حيث إن المطلقة تفقد ١٧٪ من الأصدقاء والمعارف بسبب وضعها الجديد، وهي نسبة قليلة إلى حد كبير، حيث إن ٨٣٪ يستمرون في إقامة علاقات معها دون تأثر بطلاقها. وكلما وجدت قيود شخصية على المطلقة أسهم ذلك في فقدها الأصدقاء والمعارف(٢٣٪ ، وكلما انعدمت القيود قلت نسبة فقد الأصدقاء والمعارف ١٤٪)(الجرداوي، ١٩٩٦ : ١٧٩).

(ب) مشكلات العمل بالنسبة للمطلقة

تواجه المطلقة مشكلات جديدة في العمل، فقد أوضحت النتائج التي توصل إليها "الجرداوي، ١٩٩٦" أن المطلقة تواجه مشكلات في العمل بسبب وضعها الجديد بنسبة ٥٧٪ ، وهي نسبة كبيرة لا ندرك مبرراتها، حيث إن علاقات العمل

محكومة بوقت معين وفي حدود إطار محدد، وليس هناك سبب لنفور الآخرين من المطلقة، أو وضع مشكلات في مواجهتها سوى رواسب النظرة المتدنية إلى المطلقة التي يتشربها الزملاء والرؤساء.

(ج) فرص زواج المطلقة

توصل "الجرداوي، ١٩٩٦" إلى أن ٣٢٪ من العينة ترى ضعف فرص زواج المرأة مرة أخرى نتيجة الطلاق، بينما النسبة الباقية ٦٨٪ ترى غير ذلك؛ أي أنها متفائلة في بدء حياة زوجية جديدة، لم يثبت البحث أية علاقة دالة بين متغيرات السن، والحالة التعليمية، والحالة العملية للمطلقة في التأثير على اتجاه الرأي بضعف فرص الزواج، أو إمكانية حدوث الزواج بشكل عادي. ومن المؤشرات على تأثير النظرة الاجتماعية للمطلقة، وأنه سلبي، فقد اتضح في دراسة "الزراد، وياسين"(١٩٨٧م)، التي أجرياها على مشكلة الطلاق في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، أن معظم الأزواج، وبنسبة ٨٦٪ ، قد تزوجوا بعد طلاقهم الأخير، وأن نسبة ١٢,٥٠٪ لم يتزوجوا، والنسبة الباقية غير معروف عن زواجهم الجديد شيئاً. أما الرجال المطلقون أيضاً في حدود معرفتهم بمصير الزوجة المطلقة بعد طلاقها، فقد أشاروا إلى نسبة ضعيفة من زواج زوجاتهم المطلقات، وهذه النسبة في حدود ٢٣,٦٣٪ من زوجات هؤلاء، وهذا مؤشر واضح على أن الرجل سرعان ما يتزوج، وأنّ الظروف الاجتماعية تساعده على ذلك، بينما تصبح المرأة بعد طلاقها في الغالب غير مرغوب فيها للزواج من قبل الرجال، كما أنها تفضل رعاية أولادها، وهي دائماً أكثر إخلاصاً ومودة لأسرتها من الرجل؛ فالزوجة المخلصة بعد وفاة زوجها قد لا تتزوج مدى الحياة، أو أنها بعد الطلاق تضحي بنفسها من أجل أطفالها(الزراد وياسين١٩٨٧ : ٢٨٧). كذلك فإن المطلقة تتضاءل فرصتها في الزواج ممن هو في عمرها، ومن ثمّ يغلب ارتباطها بشخص قد يكون أكبر سناً منها بكثير، وقد يتجاوز عمر والدها، وهذه معاناة من نوع آخر، نتيجة الفوارق الكبيرة في القدرات الجسمية ، والتفكير والسلوك بين الزوج الكبير والزوجة الصغيرة، ومن ثمّ قد تتعرض لتجربة الفشل في الزواج مرة أخرى، أو قد تصبر على معاناة الزواج. أو قد تتزوج برجل مطلق أو أرمل طرقَ كل الأبواب، ولم ترض بنت بكر أن ترتبط به، وتربي أولاده، ثم تأتي المطلقة لتتصادم مع أولاده؛ فإما أن تخدمهم بتفان وتحبهم كعمل إنساني، وتتحمل رفضهم المستمر، أو تقسو عليهم لتعزز نظرة زوجة الأب القاسية. وعلى خلاف ذلك، فالرجل يستطيع خوض تجربة الزواج مرة تلو الأخرى، حتى فيما لو فشل في الزواج أكثر من مرة، فلن يحاسبه المجتمع الذي يعيش فيه بدعوى أنه رجل.

إن المجتمع يدين المطلقة حتى لو كان الذنب على الزوج في مسألة طلاقهما. وإن إقبال الشباب على الزواج من المطلقات مرتبط بعملية الوعي الاجتماعي،

فكلما ازداد الوعي الاجتماعي تحسن وضع المرأة، ومن ثمّ تتناقص النظرة السلبية إلى المطلقة، فبعض المطلقات أكثر حرصاً على الزواج ، والسبب خبرتهن السابقة في الحياة ، ونظرة المجتمع القاصرة تجاههن.

لا يمكن تجاهل جانب آخر مهم، مفاده أن المرأة بطلاقها قد تفقد المورد الاقتصادي الذي كان يوفره لها الزوج إذا كانت غير عاملة، فيضيق مجال مصروفها ويتردى مستوي معيشتها، وقد تصبح عبئاً على عائلها، خاصة إذا كانت العائلة تعاني ظروفاً اقتصادية صعبة، مما يجعلها تلجأ إلى طلب معونة المراكز الاجتماعية، والهيئات الخيرية، والحكومية ؛ للحصول على مورد تعيش منه مع أولادها. إلا أن الوضع الاقتصادي للمطلقة، وغير العاملة خاصة، يتكيف من خلال الاعتماد على مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية، وعلى مساعدات المؤسسات الخيرية، وتمثل مساعدات الأهل والأقارب مصدراً مهماً للدخل، والأغلبية العظمي من المطلقات تلجأ إلى منزل والديها أو الإخوة (الثاقب، ١٩٩٩م: ٢٥٣). وإذا كانت المطلقة لا تعمل أو فقيرة أو وحيدة، كيف يمكن لها مواجهة ظروفها الصعبة، والعيش مع الظروف المحيطة؟ كيف يمكن لها أن ترعى الأبناء، وتربيهم على الحب والاحترام ؛ لينعموا بالأمن والاستقرار النفسي والأسري في ظل ما يشاهدونه من ضغوط الأهل والأقارب ونظرة الآخرين إليها؟ كيف يمكن مواجهة كلام الناس من حولها، وتحمل معاناة الأبناء من الفقر، والحاجة ، والحرمان العاطفي، والطرد، والشتم من القريب قبل البعيد؟

ثامناً: مواجهة مشكلات النزاعات الزوجية من المنظور الإسلامي من خلال (النموذج الوقائي، والنموذج العلاجي

– النموذج الوقائي

يتناول هذا النموذج منع مشكلات النزاعات الزوجية من خلال حسن الاختيار الزواجي ، وتحديد الحقوق والواجبات بين الزوجين، والتكافؤ بين الزوجين. وهذا النموذج يدعو الشباب إلى عدم الزواج من امرأة لمالها وحده، أو جمالها وحده، أو حسبها وحده، لأن الإسلام يدعو إلى الزواج بالمرأة المتدينة، فهي التي يمكنها إسعاد الزوج ورعايته ؛ لقول الرسول صلي الله عليه وسلم: " فاظفر بذات الدين تربت يداك".

– النموذج العلاجي

يتناول هذا النموذج علاج مشكلة النزاعات الزوجية" النشوز" عند الزوجة لقوله تعالى: " واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا" (سورة النساء، الآية٣٤)، فالقرآن الكريم وضع آلية متدرجة لذلك(الوعظ، الهجر، الضرب غير المبرح، التحكيم، الطلاق). مشكلة "النشوز" عند الزواج، إذا أعرض عن زوجته لسبب معين، مثل: كبر سنها، أو الكره لدمامة خلقتها، أو ما شابه ذلك، فلا حرج من

المصالحة بينهما، والتوفيق بينهما بإسقاط بعض حقوقها من نفقة أو كسوة أو مبيت؛ لتستديم معاشرتها.

تاسعاً: التغلب على آثار الطلاق على المطلقة

إن التغلب على الآثار المتعلقة بصدمة الطلاق يتطلب تقديم الدعم العاطفي والمادي من الأهل والأقارب، ومؤسسات المجتمع بدلاً من إلقاء اللوم عليها، ومساعدتها في مواجهة آثار الطلاق، والخروج من العزلة التي قد تفرض عليها كعلاجها نفسياً عند إصابتها بأعراض مرضية نفسية نتيجة الطلاق، أو مساعدتها على تكوين صداقات جديدة، والاشتراك في الفعاليات الاجتماعية، وعدم السماح لأحد باستنقاصها أو وصفها بأوصاف غير لائقة، أو حرمانها من رؤية أطفالها والاختلاط بهم إذا كان لها أطفال .

ومن علاج مشكلات المطلقة وخروجها من عزلتها، عليها أن تبحث عن عمل يتناسب مع قدراتها وإمكاناتها ، حيث إن ذلك يساعدها على التغلب على الإحساس بالفشل من خلال تحقيق الذات والنجاح في مجال العمل، كما سيساعدها على التغلب على النواحي المادية التي ستعينها بالضرورة على حسن تربية أبنائها وإدارة شؤونها . و من المعالجات لها توجيه اهتمامها نحو رعاية أبنائها، والعمل على تربيتهم وتعليمهم كما ينبغي. كذلك الزواج مرة أخرى متى توافر الشريك المناسب، أو محاولة العودة إلى الزوج مرة أخرى إذا انتفت العوائق المسببة للطلاق، أو تأجيل فكرة الزواج ثانية عند شعورها أنها غير مؤهلة نفسياً لأخذ القرار السليم في التوقيت اللاحق مباشرة للطلاق. ولاشك في أنّ هذه من الحلول لمحاولة خروج المطلقة من حالة العزلة التي قد تفرضها أسرتها أو المجتمع، والتي إن استسلمت لها ستجعلها خارج السياق المجتمعي.

وترسم "فاطمة العليان" عدة خطوات للمطلقة؛ لكي تتجاوز آثار الطلاق ونظرة المجتمع القاسية، من خلال الآليات الآتية:

١- نظرة المطلقة إلى نفسها، هي التي تحدد نظرة الآخرين إليها، لذلك تعدل النظرة الإيجابية للذات، والثقة بالنفس، والفهم الصحيح للطلاق من نظرة الآخرين، وتخفف من الشعور القاسي لدى المطلقة.

٢- على المرأة أن تهوّن أمر الطلاق على نفسها، وعليها أن تتجاهل حديث الآخرين السيئ.

٣- على المرأة المطلقة أن تستبعد من حياتها النساء اللاتي ينتهزن الفرصة في إظهار الشماتة بها أو الخوف من حسدها المزعوم لاستمرار زواجهن بدون عتاب أو لوم، وأن تتجاهل ذلك كله.

٤- إن الطلاق رحمة من الله لعباده، فهو ينقذ من كثير من الأمراض النفسية والعصبية التي تقتحم الحياة الزوجية، وتؤثر على الزوجين لاستحالة العشرة بينهما.

٥- إن على المطلقة ألا تهدر أوقاتها الغالية من حياتها في تبرير نفسها أمام الآخرين، أو تعذب نفسها باللوم والعتاب لاضطهاد الآخرين لها.

٦- إن على المرأة التسليم بما حدث.

٧- إن على المرأة المطلقة ألا تبدأ بعلاقة جديدة قبل أن تهدأ جراحها.

٨- إن على المرأة المطلقة أن تتحرر من تأثير طلاقها الماضي على حاضرها.

٩- يجب الوعي بأن المطلقة ليست الخاسرة دائماً .

وفي جميع الأحوال، طالما أن العيب في الرجل في ظل مشروعية الطلاق للتخفيف من العنف والصراع الأسري. وقد تخرج المرأة من زواجها السابق برصيد هائل من الخبرة في التعامل مع أنواع البشر المختلفة، فتصبح في حيطة من أمرها في تعاملها مع الغير ، وحتى مع نفسها فتعرف ماذا تريد؟ وماذا يراد منها؟ فالسعادة ليست حكراً على من يعيشون تحت سقف واحد في منزل واحد فقط، فقد تجتمع وتتباعد القلوب. ولكن الأمر الذي يتطلب التوقف عنده هو مراعاة مشاعر النساء المنفصلات عن أزواجهن بعدم العبث بسمعتهن لمجرد الانفصال، وعدم التهويل من الطلاق وكأنه مصيبة ما بعدها مصيبة، خصوصاً إذا كانت قد ظلمت، أو في يد من لا يحسن تأمين هذه الكلمة، وصيانة العشرة.

عاشراً: مناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى أن ثمة إشكالية محورية ترتبط أساساً بالطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى المطلقة، والتي عادة ما تنحصر في نظرة الريبة والشك في تصرفاتها وسلوكها، لذا غالباً ما تشعر بالذنب والإحباط، مما قد يؤثر على تكيفها مع واقعها الحالي، فرجوعها إلى أهلها، بعد أن ظنوا أنهم ستروها بزواجها، فإنهم قد يتنصلون من مسئولية أطفالها وتربيتهم، مما يرغم الأم في كثير من الأحيان على التخلي عن حقها في رعايتهم إذا لم تكن عاملة أو ليس لها مصدر مادي كاف، أما إذا كانت عاملة، وتحتك بالجنس الآخر أو حاملة لأفكار تحررية، فتكون المراقبة أشد وأكثر إيلاماً ؛ إذ ينظر إليها نظرة شك دائمة، تسبب لها نوعاً من المعاناة النفسية، فضلاً عن القيود المجتمعية التي تفرض على المطلقة من الأسرة والإخوان الذين يراقبونها ويعاملونها بحذر ، بسبب خوفهم عليها، وحتى يتمكنوا من إيجاد فرصة أخرى لها. وعليه فإن أزمة المطلقة هي أكبر من نظرة المجتمع إليها، حيث تشعر بالوحدة دائماً، وتجد أن المجتمع في الغالب لا يدين الرجل المطلق نهائياً، وإنما يدينها هي فقط. وقد تكون المطلقة مظلومة من الرجل الذي ارتبطت به، ولأسباب متعلقة به حدث الطلاق، فلماذا يظلمها المجتمع، ويشعرها بأنها إنسانة غير سوية؟! على العكس فإن هناك من تنجح بالارتباط مرة أخرى، وتكون أكثر استقراراً ونجاحاً من المرة

الأولى. كذلك ليس بالضرورة أن يكون انفصال الزوجين لأن أحدهما سيء، ربما كلاهما شخصيتان ناجحتان، ولكنهما لم يستطيعا إيجاد لغة حوار مشتركة بينهما، مما صعّب استكمال الحياة بينهما (منتديات حقوق المرأة، ٢٠٠٩، المصري، ٢٠٠٨، باعامر، ٢٠٠٩ الكندري، ٢٠٠٩) .

ويتضح مما تقدم أن النظرة الاجتماعية إلى المطلقة هي نظرة دونية، تحمّل المطلقة مسئولية الطلاق، فالطلاق من حيث آثاره وانعكاساته من أهم المشكلات الاجتماعية على المرأة المطلقة، وهذا يعني أن تأثير الطلاق سلبي عليها. وقد دلت دراسة "الثاقب، ١٩٩٩م " على أن المطلقات الصغيرات أو اللاتي خلعن من أزواجهن أو اللاتي لم يدخلوا بهن، لهن فرصة أكثر في الزواج، ورغبة الرجال فيهن ؛ لأنهن أقل عبئاً وأصغر سناً، والمفهوم المخالف لذلك أن من لديهن أولاد ومتقدمات في السن، فهن أقل حظاً في الزواج. وأكدت ذلك دراسة "الجرداوي، ١٩٩٦م"، وكذلك دراسة "الزراد وياسين، ١٩٨٧م "التي أشارت إلى أن معظم الأزواج (ما نسبته ٨٦٪) تزوجوا بعد الطلاق، مما يؤكد أن نظرة المجتمع إلى الرجل المطلق متسامحة مقارنة بنظرته على المرأة المطلقة ، وكذلك ما ورد بدراسة "شلبي، ١٩٨٨م "، حيث أكدت أن ٦٣٪ من الشباب المقبل على الزواج يترددون في الزواج بمطلقة. ولا يزال المجتمع يفرض على المطلقة قيوداً اجتماعية قد تعيق اتصالها بالآخرين وعدم الثقة بها، وأشارت دراسة"الجرداوي، ١٩٩٦ إلى " أن ٣٨٪ من المطلقات يقعن تحت حماية الأهل ووصايتهم، خوفاً عليهن، وعدم ثقة بهن، وزادت النسبة عند الأعمار الصغيرة ، حيث وصلت إلى أكثر من النصف ٥٦٪ ، وهذا يدل على أن نظرة الشك والريبة لدى المجتمع تجاه المطلقة، مما ينعكس عليها في عملها، وفي فقدان أصدقائها ومعارفها. فضلاً عن ذلك، فقد أكدت الدراسات أن من أهم أسباب فشل الأبناء في التكيف الاجتماعي وممارسة أدوارهم هو الطلاق. وأشارت دراسة" الرويجح١٤١٩هـ" إلى الطالبات من حيث الإحساس بالقلق والتوتر والشعور بالغربة في الحياة، وعدم الإحساس بالأمان، وسوء المعاملة من الآخرين، وكذلك إحراج البنات أمام أزواجهن من وضع أمهن المطلقة ، كما أشارت دراسة "شلبي، ١٩٨٨" لذلك، هذا بالإضافة إلى تحميل المطلقة مسئولية أبنائها بنسبة ٨٧٪ كما ورد في دراسة "الجرداوي، ١٩٩٦". أيضاً ربما كان الوضع الاقتصادي للمطلقة محرجاً لها، ويدفعها إلى الصبر على وضع الحياة الزوجية التي تعيشها خوفاً من عدم وجود عائل، إلا أن المطلقة السعودية لا تتأثر كثيراً بذلك لضمان النفقة عليها من برامج الأمان الاجتماعي، بالإضافة لأسرتها (شلبي، ١٩٨٨م).

يمكن تلخيص ملامح هذه النظرة سالفة الذكر إزاء المرأة المطلقة "بالوصم الاجتماعي" في المجتمع، بدءاً من أفراده، فالأسرة، إلى عادات المجتمع وتقاليده

كلها توصم المطلقة، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال عديد من المظاهر الاجتماعية ، منها ما يأتي :

١- تغير نظرة المجتمع إلى المرأة المطلقة ، حيث ينظر إليها نظرة جديدة سلبية يشوبها الشك والريبة بسبب فشل تجربة الزواج ، حتى فيما لو كان الرجل هو السبب في الطلاق، فالمرأة المطلقة هي المتضرر الأكبر مهما كانت الأسباب ، وتبقى نظرات اللوم والشك سلطة عليها، وهي في الغالب نظرة دونية قاصرة ؛ فالمجتمع يضع المرأة المطلقة في دائرة الاتهام، كأنها الجاني وليس المجني عليه.

٢- تصل نظرة المجتمع في بعض الأحيان للمرأة المطلقة إلى أن طلاقها عار عليها، وتصل هذه القسوة في بعض العائلات التي تنكر وترفض الطلاق لبناتها مهما كانت الأسباب، وعلى الرغم من أن الله سبحانه وتعالى شرعه للإنسان، ولكن المجتمع ينظر إلى المطلقة أنها فعلت شيئاً غير مقبول من الأهل والأقارب أحياناً، ويرى أن المرأة المطلقة مسئولة عن واقعها ، ويجب أن تتعامل معه.

٣- إن نظرة الوصم عادة ما تمتد إلى بنات المطلقة، وأخواتها المتزوجات ؛ فيصبح الجميع في دائرة الوصم والانتهاك والشك والريبة بلا سبب أو مبرر عقلاني، مما يقلل من فرص زواج بناتها أو حتى أخواتها ، ومن ثمّ تقل فرص زواج المطلقة أو تكوين الحياة الأسرية بشكل طبيعي بعد هذه الصدمة.

٤- ومن الآثار السلبية أن المجتمعات الشرقية لازالت تمارس النظرة الدونية إلى المرأة عموماً، حيث إن المجتمع بأفراده غالباً ما ينظر إلى المطلقة على أنها سبب الطلاق ، وهذه النظرة السلبية تنعكس على مستقبل المرأة المطلقة، حيث من النادر أن تتزوج رجلاً بكراً، كما هو الحال قبل زواجها ، ليس لسبب إلا كونها مطلقة. أما المرأة المطلقة فإنها لا تنظر إلى كلمة مطلقة على أنها " وصمة " ، وتتناسب نظرتها هذه طردياً مع مستوى تعليمها، وهذا منطقي ؛ حيث ترفض المطلقات بجميع مستويات تعليمهن الاتجاه الذي ينظر إليهم كأنهن وصمة تلحق المطلقة ، وكلما زاد تعليم المرأة تنظر إلى الطلاق على أنه وضع اجتماعي مثله مثل الأوضاع الأخرى، ولا غبار عليه، فقد اضطرت المرأة المطلقة إلى أن تقع فيه لظروف معينة، وقد يكون الطلاق في بعض الأحيان أفضل من التعاسة الزوجية، والمطلقات يفضلن الطلاق نفسه على التعاسة الزوجية، وذلك بسبب أن المرأة لا تخشى ألا تجد من ينفق عليها (شلبي، ١٩٩٠ : ١٦٥) .

٥- إنّ مجتمعنا العربي في الغالب يضع الخطأ على المرأة والحق في جانب الرجل، وينسحب هذا التفكير على كل شيء، بدءاً من المشكلات الصغيرة وانتهاءً بالطلاق. وهذه النظرة سببها التفكير الذكوري للمجتمع، كما إن المرأة في الأسرة السعودية التقليدية تحتل مكانة متدنية لا ترقى إلى المكانة المرموقة التي يحتلها الرجل، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أساسية في مقدمتها حرمانها من التربية والتعليم، وأميتها،

وجهلها بأبسط الأمور الاجتماعية والسياسية والثقافية، مع عدم احتلالها لمراكز العمل الوظيفي والإنتاجي والمهني، بسبب كونها حبيسة البيت ، بالإضافة إلى افتقارها إلى أبسط مستويات الثقافة والتربية والتعليم(الحسن، ٢٠٠٣ : ٢٥٩) ؛ لذا نجد أن هذه النظرة السلبية للمطلقة إنما هي نتاج لمجموعة من الأعراف والعادات والتقاليد التي درجنا عليها، بجانب طبيعة المرأة، وما تتميز به من الاحتمال والصبر، ما يجعلها تعفو وتسامح وتتغاضي أكثر من الرجل ؛ أي أنّ مجتمعنا دائماً يطالب الزوجة أن تصبر وتتحلى بالحلم وتتحمل ؛ لذا يجب على المجتمع أن يصحح نظرته إلى المرأة المطلقة، وأن يكون موضوعياً، ولا يلقي كل اللوم عليها في فشل تجربة الزواج. من هنا أتساءل : هل مازالت تلك المكانة المتدنية قائمة أو شيء منها؟ وهل النظرة دونية إلى المرأة عموماً؟

٦- لا يزال موقف الشباب إزاء المرأة المطلقة والعاملة محل نظر، وقد أبدى ٦٣٪ من الشباب التردد والخوف من الإقبال على الزواج من المطلقات ، وربما يتحفظون في الزواج من مطلقة عند زواجهم للمرة الثانية، كما أن طلاق المرأة لا يقلل من دورها ومكانتها ، ولكن ما تضعه المطلقة في المملكة العربية السعودية في الحسبان موضع اعتبار هو الوضع الاجتماعي بالدرجة الأولي، ومن المشكلات التي تواجهها المطلقة هي النظرة الشكّية الاجتماعية للمطلقة، وتشديد الرقابة عليها أختاً أو بنتاً، على الرغم من أن الرجال هم أكثر ميلاً لذلك دون الإناث، ومن نظرة المجتمع أيضاً أن طلاق الأم يضع الأبناء، وخاصة الإناث في موقف محرج أمام أزواجهن وأقاربهن، وكذلك من نتائج نظرة المجتمع للأم المطلقة أن ذلك من المحتمل أن يقلل من فرص زواج بناتها، كما أن الطلاق للأم يحطم نفسية أبنائها(شلبي، ١٩٨٨ : ١٧٠).

٧- إن هذه النظرة المجتمعية بالوصم للمرأة المطلقة لها تداعيات خطيرة، قد تؤدي في النهاية إلى الانحراف ، حيث ترى نظرية الوصم الاجتماعي أن السلوك المنحرف يتحدد وفقاً لرد فعل الجماعة المحيطة أو المجتمع. والمشكلة أن تكرار وصم المجتمع قد يؤدي لتطور الفعل نفسه ، حيث يتلاشى الخوف تدريجياً، ويتعمد الموصوم الفعل الخطأ فعلاً(lemert,1972). ولذلك فهذا الوصم قد يتطور لتعمد الضحية الخروج على قيم المجتمع وتحديه ، وقد تنحرف فعلاً." وللوصم الاجتماعي" للمطلقة تداعيات أخرى خطيرة، تشكل في النهاية ضغوطاً اجتماعية عديدة على المطلقة، منها ما يأتي :

أ) الشعور بالظلم الاجتماعي من المجتمع، وأنه مجتمع ذكوري متحيز للرجال، وينظر إلى المرأة نظرة دونية(شلبي، ١٩٨٨).

ب) تشعر المطلقة أنها أسيرة للقيود الاجتماعية في كل حركة أو تصرف، مما يجعلها تشعر بالحقد على المجتمع.

ج) الشعور بطمع الآخرين كأنها فريسة سهلة للصيد.

د) صعوبة الزواج (شلبي، ١٩٨٨ : ١٧).

هـ) انخفاض تقدير المجتمع قد ينعكس على انخفاض تقدير الذات، مما قد يجعلها تشعر بالذنب.

و) عدم الشعور بالأمان والشعور بالوحدة(الثابت، ١٩٩٩ : ٢٥٣).

ز) مشكلات اجتماعية واقتصادية، تتمثل في انخفاض مستوى المعيشة وطلب المعونة من الأقربين، أو الهيئات الخيرية(الثابت، ١٩٩٩ : ٢٥٣).

ح) عدم الاستقلالية في المعيشة.

ط) فقدان الأصدقاء أو بعضهم (الجرداوي، ١٩٩٦ : ٧٩).

ي) مشكلات في العمل ومع الزملاء (الزراد وياسين، ١٩٨٧ : ٢٨٧).

ك) مشكلات الأبناء متعددة، منها: الحرمان من علاقة طبيعية بين الأبوين، كما يشكلون عبئاً على الأم، ويقلل من فرص زواج بناتها، وقد ينحرف بعض الأبناء نتيجة لذلك (الجرداوي، ١٩٩٦ : ١٧٦)، حيث يعرف Wilson الضغوط الاجتماعية بأنها تنشأ عندما يواجه الفرد موقفاً صعباً لا يستطيع التكيف معه، مما قد يؤدي إلى سلوك غير صحيح، تنتج عنه نتائج سلبية (Dodge,1970:192).

الحادي عشر: التوصيات

١- أهمية تضافر الجهود للقضاء على ظاهرة الطلاق التي ارتفعت نسبها في المدة الأخيرة داخل المجتمع السعودي ، إلى الحد الذي بات الطلاق يشكل خطراً على وضع الأسرة السعودية ؛ لاسيما أن النظام الأساسي للحكم في مادته العاشرة " ينص على أهمية رعاية الدولة للأسرة "، والتي جاءت تحت نص "تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم". فضلاً عن ضرورة الإسهام في نشر ثقافة الأسرة ؛ كونها النواة الأساسية للنسيج الاجتماعي العام، من خلال التعرض لمختلف المتعلقات المتصلة بالشأن الأسري الاجتماعي، ومناقشة الإشكالات التي تهدد استقرار الكيان الأسرى، ومن ثمّ البناء أو النسيج الاجتماعي.(الحميدان، ١٤٢٩)

٢- الحاجة إلى وجود مؤسسات اجتماعية جادة، تهدف إلى تقديم إرشاد اجتماعي ونفسي لجميع فئات المجتمع ؛ سواء المقبلون على الزواج أو من يمرون بصراع أسري ، ولتبدأ تلك المؤسسات من داخل المحاكم الشرعية بتقديم العون للأسرة، قبل أن يؤدي إهمال هذه القضية إلى تفاقمها، ومن ثمّ تمزق كيان المجتمع وانهياره، ما يؤدي إلى صعوبة إيجاد مجتمع منتج سليم(الجريد، ١٤٢٩).

٣- توعية المتزوجين حديثاً والمقبلين على

الزواج من الشباب السعودي، بحقيقة أن الإسلام قد أباح الطلاق كحل نهائي، يمكن اللجوء إليه بعد استنفاد جميع سبل الإصلاح والردع على حد سواء (المالكي، ٢٠٠١).

٤- تشجيع المقبلين على الزواج من الشباب إناثاً وذكوراً على الالتحاق بدورة تثقيفية مكثفة، تنظمها جهة رسمية معتمدة في موضوع الحقوق الشرعية، وما يتبع مشكلات المتزوجين لعلاج الأسباب قبل وقوع الطلاق، مع ضرورة التوعية بهذه الدورات.

٥- تقويم المساعدات المادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة للمطلقات، والتي تعد أحد الروافد الأساسية في إعانتهن على مواجهة الضغوط الناجمة عن الطلاق، والواقي من الفقر والحاجة.

٦- توعية الأسر في المجتمع العربي السعودي بأسس الاختيار الزواجي الموضوعية والثابتة، التي تحفظ كيان الأسرة واستمرار الحياة الزوجية، مثل: مراعاة القيم الأخلاقية، والتمسك بأهداب الدين في طرفي الزواج، وكذا مراعاة تقارب المستوى الاجتماعي والثقافي، وعدم وجود فارق كبير في السن، وعدم تدخل الأهل في شؤون الزوجين إلا بغرض التوفيق والإصلاح، والحد من الزواج المبكر؛ حيث يجهل الصغير مسئوليات الزواج، ولا يستطيع القيام بواجباته، مما يزيد من حالات الطلاق (جمعية العمل الاجتماعي، ٢٠٠٩) .

٧- تقديم الإرشاد الزواجي حتى بعد وقوع الطلاق والانفصال، بهدف تحويل خبرة الطلاق من حالة مؤلمة إلى خبرة مفيدة لعدم تكرار الأخطاء التي أدت إلى الطلاق ودخول الحياة الجديدة برغبة صادقة في التوافق ، وكذا حل معضلة الرعاية المثلى للأبناء ثمرة هذا الزواج الذي فشل، وأهمية تعاون المطلقين والمطلقات على التفاهم لصالح الأبناء وعدم اتخاذهم وسيلة للانتقام بعضهم من بعض، ويكفي حرمانهم من الرعاية الوالدية في ظل الأسرة(المرجع السابق).

٨- دعم برامج المشروعات الإنتاجية الصغيرة(الأسر المنتجة) وتنويعها ، والدورات التدريبية التي تهيئ المطلقة لممارسة العمل المهني الإنتاجي الذي يضمن لها دخلاً مادياً.

٩- أهمية وسائل الإعلام في إبراز البعد الاجتماعي للطلاق ، ومدى حجم المعاناة للمطلقة، وتثقيف الشباب بحقوق الزوجين وواجباتهما، وأسس الاختيار للزواج الناجح، وكيفية التعامل مع المنازعات التي قد تنشأ بين الزوجين.

١٠- تمكين الزوجة المطلقة من الوثائق الرسمية الخاصة بها وبأبنائها.

المراجع

أبو بكر، خالد (٢٠٠٩): المطلقات يحاكمن التقاليد العربية، شبكة المعلومات الدولية، http://www.islamonline.net.22/1/2009

أبو زيد، شيماء (٢٠٠٨): حالات الطلاق في مصر، شبكة المعلومات الدولية، http://muslimaunion.com/14/12/2008

إصدارات كونا الخاصة (٢٠٠٤): آثار الطلاق وتداعياته تنعكس على جميع أفراد الأسرة، وكالة الأنباء الكويتية(كونا)، ٢٠٠٤/١٢/٣١، http://www.kuna.net.kw

الأحمدي، فهد عامر (٢٠٠٩): المطلقة، لماذا تكون عرضة للطلاق مرتين وثلاثاً، شبكة المعلومات الدولية، http://www.mishawi.com/22/1/2009

باعامر، ياسر (٢٠٠٩): السعودية.."وثيقة طلاق خاصة" لحقوق المطلقات، شبكة المعلومات الدولية .http://www.ehcconline.org.25/1/2009.

الثاقب، فهد ثاقب (١٩٩٩م): المرأة والطلاق في المجتمع الكويتي: الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية، ط١، جامعة الكويت، الكويت.

الجرداوي، عبدالرؤوف وعبد الله غلوم (١٤١٩هـ): مطلقات صغيرات في المجتمع الكويتي، شركة النعنان للنشر والتوزيع، الكويت.

الجريد، مزنة (١٤٢٩هـ): الطلاق وأثره الاجتماعي، جريدة الرياض، الأربعاء ١٤المحرم ١٤٢٩هـ - ٢٣ يناير ٢٠٠٨م - العدد ١٤٤٥٧، http://www.alriyadh.com/17/1/2009

الجليل، البندري بنت عبدالله (١٤٢٧هـ): الطلاق في المملكة العربية السعودية، دراسة من واقع سجلات المحاكم الشرعية بالرياض، (في): محمد بن عبدالله المطوع: تقرير عن ندوة "ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية"، التي نظمها مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود خلال الفترة من ٥- ١٤٢٧/٢/٧هـ الموافق ٥- ٢٠٠٦/٣/٧م، شبكة المعلومات الدولية، يتم استكمال بياناته.

الجهني، عبدالعزيز بن حمدي (١٤٢٧هـ): الخلافات الزوجية في المجتمع السعودي: من وجهة نظر الزوجات المتصلات بوحدة الإرشاد الاجتماعي، وحدة الإرشاد الاجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.

جمعية العمل الاجتماعي (٢٠٠٩): دراسة الطلاق في المجتمع الكويتي: أسبابه وآثاره، الكويت، شبكة المعلومات الدولية، http://www.q8sws.com/23/1/2009

حسن، هبة محمد (٢٠٠٣م): الإساءة إلى المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

الحسنية، سعيد (٢٠٠٩): المطلقة عبء اجتماعي ...فهل هي مسكينة أم مسئولة؟ ١٤ أيار٢٠٠٧، شبكة المعلومات الدولية،

http://oas.maktoob.com.11/1/2009

الحنطي، نوال عبدالله (١٤١٩هـ): مشكلات التوافق الزواجي لدى الأسرة السعودية خلال السنوات الخمس الأولى للزواج في ضوء بعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم النفس، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الحميدان، سوسن(١٤٢٩هـ): ندوة الطلاق في المجتمع السعودي، وقائع تجمع أكاديمي لبحث ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي بمركز الأمير سلمان الاجتماعي، الرياض، الشرق الأوسط، الخميس ٠٨ محرم ١٤٢٩ هـ ١٧ يناير ٢٠٠٨ العدد ١٠٦٤٢،
http://www.asharqahawsat.com/2/1/2009

خالد، هيفاء (٢٠٠٨): توصيات"ملتقى مبادرة الطلاق السعودي"للحد من العنف ضد المرأة في الطلاق وما بعده غرفة الشرقية٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨م، شبكة المعلومات الدولية، يتم استكمال بياناته.

الخطيب، سلوى عبد الحميد (١٩٩٣): الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي، دراسة تحليلية لأحد ملفات محكمة الضمان، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الملك سعود، كلية الآداب.

الرومي، على بن عبد الرحمن وعبدالله الصائغ (١٤٢٥هـ): الزواج في المملكة العربية السعودية: دراسة شاملة لقضايا وشؤون الزواج، مركز التدريب والبحوث الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.

الزراد، فيصل، وعطوف ياسين (١٩٨٧م): دراسة تشخيصية لظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، دار التعليم والنشر والتوزيع، دبي.

الساعاتي، سامية حسن (١٩٨١): الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت.

شبكة النبأ (٢٠٠٩): عانس أم مطلقة: مرارة الألقاب، ١٠/٤/٢٠٠٨م، شبكة المعلومات الدولية، http://www.tebyan.net.25/1/2009

شريف، إيمان حسين (١٤٢٩هـ): الطلاق.. وتأثيره على الأطفال، الشرق الأوسط، الأحد ١٣ رمضان ١٤٢٩ هـ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٨، العدد ١٠٨٨٣،
ttp://www.asharqahawsat.com/30/12/2008

شلبي، ثروت محمد (١٩٨٨م): الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية في مدينة جدة، دار المجتمع العلمي، جدة.

الصالح، هدى (١٤٢٧هـ): عرض لنتائج ندوة ظاهرة «الطلاق في المجتمع السعودي»، الشرق الأوسط، الثلاثاء ٠٦ صفر ١٤٢٧ هـ ٧ مارس ٢٠٠٦ العدد ٩٩٦١،
http://www.asharqahawsat.com/29/12/2008

صلاح الدين، هاني (١٤٢٨هـ): الطلاق ظاهرة.. أم سلوك عربي؟ موقع آسية الإلكتروني: الأربعاء ٩ ربيع الأول ١٤٢٨ الموافق ٢٨ مارس٢٠٠٧، http://www.asyeh.com/19/1/2009

عبيدات وآخرون (١٤٢٧): البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، ط١٠، دار الفكر العربي، عمان.

عرفة، محمد جمال (٢٠٠٩): حالات الطلاق في مصر، موقع آسية الإلكتروني: http://www.asyeh.com/15/1/2009

العصيمي، فاطمة (٢٠٠٩): ارتفاع معدلات الطلاق... ونصيحة للأسر بـ التماسك، ٢٠٠٨/١١/٢٣، شبكة المعلومات الدولية، http://pdf.lahamag.com/20/1/2009

العقيل، سليمان عبدالله (١٤٢٦هـ): ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.

الغانم، كلثم علي (١٩٩٨م): الطلاق في المجتمع القطري، دراسة ميدانية، قطر.

الغذامي، موضي بنت محمد (١٤٢٧هـ): العوامل الدينية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المساعدة على استفحال ظاهرة الطلاق في المملكة، (في): محمد بن عبدالله المطوع: تقرير عن ندوة "ظاهرة الطلاق في المملكة العربية السعودية"، التي نظمها مركز البحوث والدراسات الجامعية للبنات بجامعة الملك سعود خلال الفترة من ٥- ١٤٢٧/٢/٧هـ الموافق ٥- ٢٠٠٦/٣/٧م، شبكة المعلومات الدولية .http://www.nobaa.com.6/1/2009

الغريب، عبدالعزيز علي (٢٠٠٨م): آراء الطلبة الجامعيين السعوديين نحو الزواج من الأقارب: دراسة على عينة من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مجلة جامعة الملك سعود م(٢٠)، الآداب (٢)، ص ص (٤٣٣-٤٨٢).

الغنيمي، زينب (٢٠٠٩): أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة، مركز الأخبار أمان، الأربعاء, ٢١ كانون ثاني ٢٠٠٩ شبكة المعلومات الدولية، http://www.amanjordan.org17/1/2009

الفخرى، جمال (٢٠٠٨): المطلقات في الإمارات، دراسة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإماراتية، منشورة تحت عنوان: واقع الطلاق في المجتمع العربي، الجمعة ٠١ أغسطس, ٢٠٠٨، شبكة المعلومات الدولية، http://fleure76.jeeran.com/21/1/2009

الفريح، آمال بنت عبد الله (١٤٢٧): التكيف الشخصي والاجتماعي والأسري والاقتصادي للمرأة السعودية المطّلقة" دراسة تطبيقية في مدينة الرياض"، رسالة دكتوراه، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض ١٤٢٧ هـ.

الكليبي، هند بنت عبدالله (١٤١٩هـ): أثر التفكك الأسري في التحصيل الدراسي للطالبة السعودية: دراسة ميدانية لعينة من طالبات المدارس الثانوية بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

الكندري، أسير (٢٠٠٩): نظرة المجتمع للمطلقة، شبكة الوطنية الثقافية، شبكة المعلومات الدولية، http://vb.ozq8.com.15/1/2009

المالكي، عبدالرازق فريد (٢٠٠١م): ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته- مخاطره وحلوله: دراسة ميدانية، العدد (٥٠)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

المصري، فدى (٢٠٠٨): الطلاق واقعه وأسبابه وتأثيره على بنية المجتمع، ٢٠٠٨/٨/٨، شبكة المعلومات الدولية ، يتم استكمال بياناته

منتديات حقوق المرأة (٢٠٠٩): ما تراه المراه المطلقة من نظرة المجتمع، شبكة المعلومات الدولية، http://www.egyptfreespeech.com/24/1/2009

النشيط، محمود (٢٠٠٩): تأهيل المطلقات، حماية للمجتمع، http://form7000.maktobblog.com/11/1/2009

النمر، منير (٢٠٠٩): الطلاق: الحل الأخير للمعاناة، شبكة المعلومات الدولية ، http://www.amanjordan.org.17/1/2009

الهزاني، نورة عبدالله (١٤٠٧هـ): العوامل المؤدية للطلاق في الأسرة السعودية المعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

وزارة العدل (١٤٢٦هـ): إدارة الإحصاء، الكتاب الإحصائي الثلاثون، وزارة العدل، الرياض.

وزارة العدل (١٤٢٨هـ): إدارة الإحصاء، الكتاب الإحصائي الثاني والثلاثون، وزارة العدل، الرياض.

Lemert, E.M., (1972): Human Deviance, social problem and social control, new every, prentice hatt.

Dodge David and Martin Walter (1970): Social Stress and Chronic illness, mortality patterns and industrial society, London. Notre dame press.

Social Attitudes of The Female Divorcee Social Vision

Saleh R . ALRemaih
Professor sociology
College of Arts, King Saud university

(Received 12/8/1429H; accepted for publication 23/11/1429H.)

Abstract This study aimed to review the social dimension of the phenomenon of absolute divorce, and the negative reflections on the reality of the divorcee. It also offered some official statistics which reflect the rates of divorce in Arab societies in general and in Saudi society in particular. The importance of this study is derived from the importance of the topic itself because divorcing is considered one of the major social issues in social sciences. Therefore, the systematic and scientific analysis of this issue is required. The study found that there was a central issue in the first place related to the way in which society viewed the divorcee as a person who can not be trusted, regardless of the circumstances of the divorce. In addition, the constraints of community and the many taboos are imposed on the divorcee by the family and the Muslim Brotherhood who treat her. Hence, the crisis is the most for the divorcee according to the society's perception of her which in turn makes her feel alone. Also the society does not condemn the divorced men, but it condemns only the divorced woman**.** Finally, the study concluded a set of recommendations to help divorced women to deal positively with the social pressures resulting from the woman as being a divorcee**.**